الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة غرداية

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم الحقوق

الشرطة العلمية و دورها في كشف و اثبات الجريمة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

في مسار الحقوق تخصص جنائي

من اعداد الطالب:

– قسمية خالد

مساعد المشرف:

– لغلام عزوز

تحت اشراف الأستاذة:

– لخضاري فتيحة

السنة الجامعية:

1437هـ–1438هـ/2016م–2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

" كن عالما .. فإن لم تستطع فكن متعلما ، فإن لم تستطع فأحب العلماء فإن لم تستطع فلا تبغضهم "

الحمد لله الذي أنار لي درب العلم والمعرفة وأعانني على أداء هذا الواجب ووفقني إلى انجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهته من صعوبات، وأخص بالذكر الأستاذة المشرفة الأخضاري فتيحة. التي لم تبخل عليا بتوجيهاتها ونصائحها القيمة التي كانت عونا لي في إتمام هذا البحث.

الطالب: قسمية خالد

اهـــــــــداء

الى مثلي الأعلى في الحياة من كان ولا يزال معلمي و مرشدي في الحياة

الى من الجنة تحت قدميها أمي منبع الحب و الحنان

الى كل أخواتي و أفراد عائلتي

الى زوجتي الغالية التي مدت لي يد العون في انجاز هذا العمل

بكلماتها المشجعة

الى كل أصدقائي و زملائي في جامعة غارداية و طلبة الحقوق تخصص جنائي دفعة 2017

و أهدي ثمرة هذا العمل الى الروح الطاهرة الزكية

الى روح أخواتي التي ولدتهم الحياة لي كل من

"بلعمري عباس و بورقعة صدام حسين"

تغمدكما الله برحمته الواسعة و أسكنكما فسيح جنانه.

الطالب: قسمية خالد

ملخصالدراسة:

يعتبر جهاز الشرطة العلمية جهازا هاما في مجال مكافحة الجريمة وحل ألغازها للوصول إلى مرتكبيها بإتباع عدة إجراءات قانونية وعلمية وقد تطرقنا في موضوعنا هذا الى عدة نقاط هامة بداية بنشأة الشرطة العلمية منذ 1932 بأمريكا ثم بعض الدول الأوربية الأخرى بالإضافة الى إنشاء هذا الجهاز في الدول العربية مثل مصر والجزائر.

وقد بينا في موضوعنا هذا مفهوم الشرطة العلمية الذي هو في الأساس مجموعة المبادئ والأساليب التقنية في البحث الجنائي لإثبات الجريمة والوصول الى الجناة باعتماد عدة تقنيات انطلاقا من مسرح الجريمة الى رفع الآثار والبصمات وكل الأدلة التي تساعد في تفكيك لغز الجريمة بحيث يتم الاستعانة بأهم المخابر التي تعتمد على عدة تحليلات والأشعة والأجهزة المختلفة وما يساعد على قيام جهاز الشرطة العلمية بدوره هو ذلك التنظيم الإداري بحيث يتكون هذا الجهاز من دائرة تقنية وأخرى علمية كل حسب اختصاصه.

ويعمل هذا الجهاز على استغلال كل الآثار التي من الممكن ان تكون بداية التحقيقات انطلاقا من مسرح الجريمة الذي يتم حمايته وتحصينه ثم إتباع الخطوات القانونية الأخرى من إخطار وكيل الجمهورية الى انتقال خبراء الشرطة العلمية الى مسرح الجريمة للتعامل مع كل المعطيات وتحرير الآثار وإرسالها الى المخابر في ظروف مناسبة حفاظا عليها من التلف.

وفي الأخير يمكن القول ان جهاز الشرطة العلمية جهاز مهم للغاية يلعب دورا كبيرا في مجال الجريمة وكشف مرتكبيها بالطرق والتقنيات العلمية مستغلا بذلك التطور العلمي الذي حدث في هذا المجال خاصة تلك الاجهزة العلمية المتطورة وقد دفع ذلك بعد تطور الجريمة في العالم وأصبحت تهدد حياة المجتمعات.

Résumé

La police est-scientifique est un organe important dans la lutte contre la criminalité et la résolution de gaz est d'atteindre les auteurs en suivant plusieurs procédures juridiques et scientifiques ont été parlé dans notre sujet ce à plusieurs points importants commençant DISPONIBILITE la police scientifique depuis 1932 en Amérique et d'autres pays européens, en plus de la mise en place de ce dispositif dans les pays arabes, tels que Egypte et l'Algérie.

Nous avons montré dans notre thème de cette la police scientifique, qui est essentiellement un ensemble de principes et techniques dans l'enquête criminelle pour prouver le crime et l'accès aux auteurs adoptent plusieurs techniques de la scène du crime pour augmenter les effets des empreintes digitales et tous les éléments qui vous aideront dans le démantèlement du crime de puzzle afin que l'utilisation des laboratoires les plus importants qui adoptent le concept de sur plusieurs analyses, radiologie et divers dispositifsCe qui aide à faire la police scientifique, à son tour, est que l'organisation administrative pour que ce dispositif est constitué d'un cercle de la technologie scientifique et l'autre, chacun selon ses compétences.

Cet appareil fonctionne sur l'exploitation de tous les effets qui pourraient être le début de l'enquête de la scène du crime qui est protégée et vaccinée puis suivez d'autres mesures juridiques pour informer le procureur de transférer les experts de la police scientifique sur les lieux du crime pour faire face à toutes les données et les effets de montage et les envoyer aux laboratoires dans des conditions afin de les préserver des dommages appropriés.

Dans ce dernier, on peut dire que la police scientifique est un dispositif très important joue un rôle majeur dans le crime et la détection des auteurs des techniques scientifiques, tirant profit de ce développement scientifique qui a eu lieu dans ce domaine, en particulier celles des instruments scientifiques de pointe a été invité après le développement de la criminalité dans le monde et est devenu menaçant la vie des communautés.

مقـــدمـــــة

الشرطة العلمية و دورها في كشف و اثبات الجريمة

المقدمة

الفصل الاول : الشرطة العلمية و تنظيمها الفني

المبحث الاول : مفهوم جهاز الشرطة العلمية

المطلب الاول : تعريف جهاز الشرطة العلمية و فنيوها

المطلب الثاني: تقنيات الشرطة العلمية

المبحث الثاني: أجهزة و هياكل الشرطة العلمية

المطلب الاول : الأجهزة التقنية للشرطة العلمية

المطلب الثاني : الهياكل الادارية للشرطة العلمية

الفصل الثاني : طرق كشف و اثبات الجريمة من طرف الشرطة العلمية

المبحث الاول : دور الشرطة العلمية في مسرح الجريمة

المطلب الاول : مفهوم مسرح الجريمة

المطلب الثاني: الدلالات الفنية لمسرح الجريمة

المبحث الثاني : الاجراءات التي تتبعها الشرطة العلمية لإثبات الجريمة

المطلب الاول : حماية و تحصين مسرح الجريمة

المطلب الثاني: الطرق الفنية لرفع الآثار الجنائية

الخاتمة

الفهرس

الاهداء

شكر و عرفان

ملخص الدراسة

الفهرس

مقدمة

تمهيد.....02

الفصل الأول : الشرطة العلمية و تنظيمها الفني..... 03

المبحث الأول: مفهوم جهاز الشرطة العلمية..... 03

المطلب الاول: تعريف جهاز الشرطة العلمية و فنيوها..... 04

الفرع الأول: نشأة جهاز الشرطة و تعريفه..... 04

الفرع الثاني: فنييو الشرطة العلمية..... 11

المطلب الثاني: أهم تقنيات الشرطة العلمية..... 13

الفرع الأول: الاختبارات الكيميائية..... 14

الفرع الثاني : استخدام الاشعة..... 16

الفرع الثالث: كلب البوليس..... 20

المبحث الثاني : أجهزة و هياكل الشرطة العلمية.....21

المطلب الاول : الأجهزة التقنية للشرطة العلمية..... 21

الفرع الأول : جهاز كشف الكذب 21

الفرع الثاني : أجهزة الفحص المجهري..... 23

الفرع الثالث : الكمبيوتر و الأنترنت..... 25

المطلب الثاني : الهياكل الادارية للشرطة العلمية..... 27

الفرع الأول: المصلحة المركزية لمخابر الشرطة العلمية..... 27

الفرع الثاني : المصلحة المركزية لتحقيق الشخصية..... 31

الفصل الثاني : طرق الكشف و اثبات الجريمة من طرف الشرطة العلمية..... 35

المبحث الاول : دور الشرطة العلمية في مسرح الجريمة..... ..36

المطلب الأول: مفهوم مسرح الجريمة..... 36

الفرع الأول: تعريف مسرح الجريمة..... 37

الفرع الثاني: أهمية مسرح الجريمة..... 39

الفرع الثالث: أنواع مسرح الجريمة..... 40

المطلب الثاني: الدلالات الفنية لمسرح الجريمة..... 43

الفرع الأول: دلالات مسرح الجريمة على الواقعة الاجرامية و أدلتها..... 43

الفرع الثاني: دلالة مسرح الجريمة على أطرف الجريمة..... 45

المبحث الثاني : الاجراءات التي تتبعها الشرطة العلمية لإثبات الجريمة..... 47

المطلب الاول : حماية وتحصين مسرح الجريمة..... 47

الفرع الأول: سرعة الانتقال إلى مسرح الجريمة 48

الفرع الثاني: وصف مسرح الجريمة..... 54

المطلب الثاني: الطرق الفنية لرفع الآثار الجنائية..... 59

الفرع الأول : البحث عن الآثار الجنائية..... 60

الفرع الثاني: رفع الآثار الجنائية..... 62

الخاتمة

الملاحق

قائمة المصادر و المراجع

تعتبر الجريمة من أقدم الظواهر التي عرفتها جل المجتمعات منذ ظهور الانسان في مختلف العصور و هذا ما أشار اليه القران الكريم في قصة النبي أدم عليه السلام (قابيل و هابيل) و هذا بقوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم " فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ" سورة المائدة الآية 30 ثم فتحت أبوب الشرور الاخرى بين البشر و هل بعد الاشراك بالله من ذنب أشد من قتل النفس التي حرم الله قتلها الا بالحق لذلك جعل الله عزو جل قتل نفس واحدة مساويا لقتل الناس جميعا يقول الحق عزو جل " مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ۚ وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ بَعْدَ ذَٰلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ" سورة المائدة الآية 32 .و مع معركة محاربة الجريمة قديمة قدم النشاط الاجرامي و العلم و التطور التكنولوجي الذي هو أحد أشد أسلحة المجتمع في محاربته للإجرام و مع سرعة التقدم في العلم اصبحت هذه المعركة اكثر توسعا ولكن البحث و محاولة الكشف عن الجريمة ليس بالظاهرة الجديدة فهي تعود بدورها إلى ما قبل التاريخ .

و شهدت الجريمة بمختلف أنواعها تطورا رهيبا فاق كل التوقعات مما سبب مشاكل عديدة في أشكالها و وسائلها و أهدافها مما أحدث ارتباكا كبيرا نتج عنه للاستقرار و هذا ما اثر على الجوانب السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية في المجتمعات.

ان هذا التطور في الجريمة دفعت المصالح المتخصصة الى ضرورة التطور نفسه و وسائلها و أجهزتها في مجال الوقاية من الجريمة و مكافحتها و كانت الادلة القانونية هي المسيطرة على القاضي و أهمها الاعتراف الذي كان مصحوب بالتعذيب و لكن في العصر الحاضر تغيرت نظرية الأدلة المقنعة هي السائدة و لم عد البحث الجنائي يستند فقط على معرفة أساليب المجرمين في ارتكابهم للجرائم بل تجاوز ذلك الى العلوم الطبيعية التي دخلت ميدان البحث لتلقي الضوء على الاسرار الكون و أصبح التحقيق

الجنائي يشكل العلم و التكنولوجيا أحد أدواته الاساسية اضافة الى الفطانة و اختيار الوسائل المناسبة في التحقيق للوصول لأفضل النتائج .

وحاليا أصبحت البحوث الجنائية تهتم بدراسة الاثار المادية التي يتركها الجاني في مكان ارتكاب الجريمة و الكشف عن نوع الأثار و طبيعتها و مدى حجيتها في اثبات الجريمة للوصول الى ادانة المجرم و يتم هذا باستخدام مختلف الوسائل و التقنيات الحديثة كالعلوم الكيمائية الطب الشرعي ... الخ و التي بدورها شهدت تطور ملحوظ بظهور تقنيات جديدة منها : تقنية الحمض النووي ADN البصمة الصوت و هذه الادلة زودت القاضي الجزائي بأدلة قاطعة ترتبط أو تنفي العلاقة بين المتهم و الجريمة و على الرغم من أن هذه الادلة الجنائية منها ما هو دليل قوي كاعتراف المتهم و منها ما هو عقلي كالقرائن و منها الأدلة المادية التي لها خصوصيتها لأنها صامتة لا تكذب.

و بما أن جهاز الشرطة هي المصلحة المختصة في مكافحة الجريمة فقد تم احداث جهاز خاص بما يسمي جهاز الشرطة العلمية مهمتها الجريمة تعمل على كشفها واثباتها و الذ يعمل به خبراء فنيين و مختصين و هو قائم بدوره هذا الجهاز على مخابر علمية و تقنية التي قع عليها عبء البحث الجنائي عن الاثار المادية في مسرح الجريمة و بعدها يتم جمعها و تحريرها ليتم فحصها بعد ذلك و في الاخير التوصل الى الدليل العلمي الذي يرسل الى القضاء للفصل في القضية بالإدانة او البراءة .

بالنسبة لأسباب اختيارنا لهذا الموضوع هو الدور الهام الذي يلعبه هذا الجهاز محاولا دوما الكشف و اثبات عن الجرائم و كذلك جهل الرأي العام بوجود هذا الجهاز و أهمية الدور المنوط في المجال التحقيق الجنائي و قلة الدارسات حول هذا الموضوع .

و تظهر لنا أهمية الموضوع كون أن في أيامنا هذه لم يعد بالإمكان الفصل بين الظاهرة الاجرامية و مجتمعنا و أصبح الجاني يأخذ احتياطاته ليتفوق على جهاز الشرطة لكي لا يترك أي أثر و راه و يبقي مجهولا لذلك أصبح جهاز الشرطة العلمية يقبل التحدي محاولا دائما الوصول لأفضل النتائج باستعمال أحدث الوسائل و بذل مجهودات أثناء قيامه بالتحقيق للكشف عن خبايا الجرائم .

و هداف دراستنا هو معرفة أحد أهم أعمدة الدولة و جهاز من أجهزة القضاء من حيث مفهومه و تنظيمه و التقنيات و الدور الذي يقوم به في الكشف و اثبات و معرفة حقائق الجريمة المرتكبة بكافة أنواعها من قتل و سرقة و سطو و تفجيرات ....الخ و أيضا :

- التعرف على سمات الخاصة لشرطة العلمية .
- التعرف المهارات اللازمة لشرطة العلمية .
- التعرف على أدوار الشرطة العلمية في مسرح الجريمة و البحث الجنائي .
- التعرف على الاساليب و التقنية الحديثة التي تستعملها .

من بين الدراسات السابقة المتحصل عليها و الت تم الرجوع اليها في موضوع البحث نجد :

- مذكرة التخرج الشرطة العلمية و التقنية أفاق و تحديات عن المدرسة العليا للدرك الوطني بيسر وهي كذلك دراسة و صفية لدور الشرطة العلمية في محاربة الاجرام .
- مذكرة لتخرج دور الشرطة العلمية و التقنية في توجيه التحقيق و محاربة الاجرام .

من بين الصعوبات التي واجهتنا و نحن في تحضير هذا البحث هي قلة المراجع الجزائرية بالإضافةأن هناك تحفظات من الهيئات الامنية المختصة في تسهيل الاطلاع للباحثين مع عامل ضيق الوقت الذي لم يكن كافيا لمعالجة كل جوانب الموضوع في ظل اتساع مجال عمل الشرطة العلمية .

تتمتع الشرطة العلمية بأجهزة و تقنيات حديثة بحيث تمكنها من كشف و أثبات الجريمة فماهي درجة الأهمية التي يمثلها هذا الجهاز في مكافحة الجريمة ؟

و يتمحور هذا الاشكال على عدة تساؤلات جزئية منها :

ماهية الهيكلة الادارية و الفنية لجهاز الشرطة العلمية ؟ ماهي درجة تطور الوسائل المستعملة في عمل هذا الجهاز ؟ كيف يتوصل لكشف و اثبات الجرائم من خلال معرفة دوره في مسرح الحادث؟

ان المنهج المتبع في هاته الدراسة هو المنهج الوصفي و ذلك من خلال وصف مختلف الاعمال و الاساليب و الطرق التي ينتهجها عناصر الشرطة العلمية في عملية التحقيق الجنائي و التي توصل بدورها الى كشف الغموض عن الحوادث الاجرامية أما المنهج التحليلي مضمون استخدامه في الاجراءات المتخذة من قبل الشرطة العلمية في تحصين و توثيق مسرح الجريمة .

و لإجابة على الاشكال السابق بالذكر و على التساؤلات الجزئية اتبعنا الخطة التالية :

حيث تناولنا في الفصل **الأول** الى الشرطة العلمية و تنظيمها الفني و تضمن هذا الفصل المبحثين هما المبحث الأول مفهوم الشرطة العلمية اما المبحث الثاني أجهزة و هياكل الشرطة العلمية أما الفصل الثاني تطرقنا الي طرق كشف و اثبات الجريمة و هو ايضا يتكون من مبحثين المبحث الاول دور الشرطة العلمية في مسرح الجريمة و المبحث الثاني الاجراءات التي تتبعها الشرطة العلمية لإثبات الجريمة

الفصل الأول
الشرطة العلمية و تنظيمها الفني

تمهيد

تواجه مصالح الشرطة في أيامنا هذه بمختلف هياكلها تحديات كبرى للحفاظ على أمن و سلامة الأشخاص في وقت تنامت فيه ظواهر و أشكال عديدة للإجرام ليأخذ بذلك طابعا آخر ضاعف من قوة الشبكات المهيكلة و التي ترتبط بالجريمة المنظمة .فالمشاكل الاجتماعية ساهمت بقدر كبير و فعال في تنامي بعض أشكال الجريمة إن لم نقل أنها أضحت من الدوافع التحفيزية في تطور هذه الظاهرة داخل المجتمع ما ألزم مصالح الشرطة على تكثيف الجهود و رفع التحديات للتصدي لهذه الظاهرة و التقليل من نتائجها السلبية هذا إن لم نقل القضاء عليها بصفة نهائية من أجل ذلك منح القانون لرجال الشرطة سلطات واسعة و اختصاصات تتخذ في مجال مكافحة الجريمة و القبض على الجناة .

لقد كان لنتائج الأبحاث العلمية و استخداماتها في مجال البحث الجنائي الفني الدور الكبير في إثبات الجريمة و صلتها بصاحبها ، و لهذا كان ضروريا . وللوصول إلى أفضل النتائج . تنظيم جهاز ترتب أقسامه و تحدد اختصاصاته و مهام العاملين به ، يعمل جنبا إلى جنب مع جهاز الشرطة القضائية و تحت سلطته و يساعده في الكشف عن الجرائم . يتمثل هذا الجهاز في الشرطة العلمية بكل مخابرها و التي تضم أبوابا متنوعة من الاختصاصات تجعلها قادرة على تقديم يد العون للقاضي الجزائي .

و نظرا لأهمية هذه المخابر في كشف الجريمة و إثباتها ، فلقد كان من الأجدر الاهتمام بتنظيم إدارتها و تسييرها الفني . كما يتطلب سير هذه المخابر أجهزة و وسائل متطورة تتناسب و أنواع الجرائم المرتكبة و على هذا الأساس سنتولى دراسة هذا الفصل في مبحثين : حيث نتطرق أولا إلى دراسة الشرطة العلمية كجهاز و تنظيمه الفني ، و هذا من حيث نشأته و تكوينه و فروع مخابره ، و نخص المبحث الثاني لدراسة أهم التقنيات الحديثة من وسائل و أجهزة و التي وصلت إليها الشرطة العلمية في إطار البحث الجنائي .

البحث الجنائي الفني هو عمل في غاية التقنية و الخصوصية يحتاج إلى جهاز فني متكامل مج هزبأحدث المعدات والإمكانيات التي تتناسب و أنواع الجرائم المرتكبة.

يعمل تحت اسم جهاز الشرطة العلمية و لما كان لهذا الجهاز هذه الأهمية القصوى كان لابد من التطرق إلى مفهوم جهاز الشرطة العلمية من حيث تاريخ نشأته و تطوره ، تنظيمه الحالي و اختصاص الخبراء العاملين به و الذي نخص له المطلب الأول ، في حين نترك المطلب الثاني لدراسة هياكل و فروع مخابر الشرطة العلمية من مصالح و دوائر و اختصاص كل منها.

المبحثالأول: مفهوم جهاز الشرطة العلمية

يعتبر جهاز الشرطة العلمية الساعد الأيمن لجهاز الشرطة القضائية ، و هو تابع للمديرية العامة للأمن الوطني حيث يسعى هذا الأخير دائما لتطويره بإدخال أحدث التقنيات في مجال العلوم الجنائية ، و التي تمكنه من الوصول إلى المستوى المطلوب من الخبرة العلمية المعترف بها دوليا .

يعتبر العنصر الأهم لجهاز الشرطة العلمية هو العنصر البشري الذي يتمثل في الخبراء الفنيين المتخصصين في عدة مجالات، منهم من يقتصر اختصاصه و تواجده بمسرح الجريمة، و منهم من يكون عمله داخل المخابر. و يشكلون في الأخير فريق عمل متظافر الجهود للوصول إلى خبايا الجرائم الغامضة .و مما سبق يمكننا دراسة هذا المطلب في فرع أساسي: حيث نخصه لدراسة نشأة و تطور جهاز الشرطة العلمية و بالأخص في الجزائر.

المطلب الأول : تعريف جهاز الشرطة العلمية و فنيوها

ان التطور المستمر للجريمة جعل من المجرم يفكر باتخاذ احتياطاته قبل اقباله على أي نشاط اجرامي حتى لا يترك أية اثار مادية لهذا كان لزما على مديرية الشرطة أن تساير هذا التطور بإيجاد جهاز فني و متخصص يعمل معها و يساعدها في الكشف عن القضايا الجنائية المعقدة .

وعليه سوف ندرس هذا المطلب في فرعين: الفرع الأول نشأة جهاز الشرطة العلمية و الفرع الثاني تعريفه.

الفرع الأول: نشأة جهاز الشرطة وتعريفه

لقد ازدادت الجرائم و تطورت و أصبح الكشف عنها عسيرا و لا يتا ح من مجرد التحري و استقاء المعلومات بل من فحص الدليل المادي حيث أصبح أكثر أهمية من الدليل النفسي المستمد من أقوال و يحتمل تواجدهم كشهود و هذا ما فرض ايجاد جهاز يعتمد عليه من دراسة هذه الأثا ر وامداده بمختلف الوسائل الحديثة للوصول الى حقيقة الفاعل و تحديد هوية المجرم و ايقافه و تقديمه للعدالة لمحاكمته بهدف حماية المجتمع من وقوع جرائم أخرى.[1]

أولا :نشأة جهاز الشرطة العلمية

يرجع إنشاء أولى المخابر التابعة للشرطة العلمية في العالم إلى سنوات مضت حيث ظهرت لأول مرة في الدول الأنجلو سكسونية و بالضبط في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1932 و بعدها ألمانيا ثم بريطانيا التي دعمت آنذاك مخابرها بأجهزة فنية متقدمة كأقسام للتصوير و إدارة للبصمات ، تلتها بعد ذلك فرنسا التي أنشأت أول مختبر جنائي علمي لها سنة 1943 حيث أصبح هذا الأخير موزعا على عدة مدن فرنسية، يختص كل مختبر باختصاص معين مثل مختبر مرسيليا Marseille مختص بعلم الوراثة ، مختبر ليون Lyon

[1] رمسيس بهنام البوليس العلمي أو فن التحقيق منشأة المعارف الاسكندرية 1996 ص 16 و 17

خاص بالمقذوفات، مخبر تولوز Toulouse الخاص بالمتفجرات، و مختبر ليل Lille خاص بالمخدرات [1].

أما الدول العربية فقد أخذت من خبرة الدول المتقدمة لإنشاء مخابر جنائية على أراضيها و كانإنشاء أول معمل جنائي عربي سنة 1957 بالإقليم الجنوبي لجمهورية مصر العربية. و مع تطور أساليب البحث العلمي في مكافحة الجريمة تمت إعادة هيكلة هذا المعمل ليطلق عليه اسم معهد علوم الأدلة الجنائية ، و نفس المنهج سارت عليه دول أخرى على رأسها الإمارات العربية المتحدة حيث أنشأت المختبر الجنائي بأبوظبي سنة 1973 [2] .

أما الجزائر فقد واكبت بدورها هذا التطور حيث قامت بعد الاستقلال بإنشاء الشرطة الجزائرية في 22 جويلية 1962 حيث كان مخبر الشرطة العلمية آنذاك يشكل فرعا من فروع مصالح تحقيق الشخصية و التي تنقسم إلى المصالح التالية : مصلحة الطب الشرعي ، مصلحة علم السموم ، مصلحة الأسلحة و القذائف ، و مصلحة الوثائق و الخطوط . كان يسيرها دكتور في الطب يساعده أربعة عناصر من ضباط شرطة مساعدين.

و مع بداية السبعينيات و نظرا لتوفر إطارات جامعية مؤهلة وضع المختبر ميكانيزمات جديدة مواكبة لتطور المجتمع و تزايد الإجرام ، و أصبح هذا المختبر يشكل حاليا المخبر المركزي للشرطة العلمية الكائن مقره بشاطوناف الجزائر العاصمة ، حيث تم تدشينه في 22 جويلية 1999 حيث كان يضم حوالي 170 مختص إلى جانب 500 تقني مسرح جريمة موزعين عبر دوائر العاصمة ، بالإضافة إلى المخبرين الجهويين لوهران و قسنطينة . و كل هذه المخابر مجهزة بأحدث التقنيات و الأجهزة العالمية المتطورة ، كما أن هناك مشاريع مستقبلية لإنشاء مخابر أخرىفي تمنراست ، ورڤلة و بشار [3].

---

[1] Charles Diaz :"**La police technique et scientifique** " 1er édition – Paris 2000. Page 12.
[2] عبد الفتاح مراد : "**التحقيق الجنائي التطبيقي** "، دار الكتب و الوثائق الرسمية ، مصر 1995 ص 301 .
[3] "**مخبر الشرطة العلمية خبرة عالية و تكنولوجيا متطورة** "، مجلة الشرطة الجزائر ، عدد خاص 1999 ص 8 - ورد بدون ذكر المؤلف -

وأصبح اليوم جهاز الشرطة العلمية الجزائرية يحتل مراتب هامة عالميا في مجال البحث الجنائي الفني حيث يعتبر من أصل 32 دولة التي تعتمد نظام إيبيس التقني" IBIS " أو الباليستيك من بينها ألمانيا، المملكة العربية السعودية ، و إسرائيل ، و يعد هذا النظام بنك معلومات إجرامي خاص بتخزين جميع البيانات المتعلقة بظرف أو مقذوف سلاح ناري سواء تم العثور عليه بمسرح الجريمة أو بمكان آخر . و يضم حاليا هذا النظام حوالي 15 ألف قذيفة في عملية انطلقت منذ سنة 2003 و لا تزال متواصلة ، و قد احتلت الجزائر المرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بهذا النظام[1].

كما قامت الشرطة العلمية من خلال هذاالنظام بتخصيص بنك معلومات خاص بالأسلحة التابعة لموظفي الشرطة التي سلبت منهم بعد اغتيالهم في اعتداءات إرهابية ، و نفذت بها لاحقا اغتيالات ضد مواطنين آخرين ، كما يشتغل هذا المخبر على إعداد بنك معلومات مدني خاص بتخزين و تدوين البيانات المتعلقة بالأسلحة التي يحوزها مدنيون برخصة من مصالح الأمن ، و هم قضاة تجار و شخصيات حيث تم استدعاؤهم خلال انطلاق العملية ، و قاموا بإطلاق رصاصة من أسلحتهم و بناء على الظرف تم تسجيل كل البيانات المتعلقة بصاحب السلاح ، نوعه و رقمه التسلسلي و العملية مازالت متواصلة .

و يحتوي المخبر المركزي للشرطة العلمية الجزائرية على أحدث نظام في العالم لتحليل بصمات الأصابع ، وهو نظام البصمة الآلي Automatico Figner Identification " AFIS System " تضمن بطاقات بصمية و نطقية لأشخاص مشبوهين خضعوا للتعريف أو التوقيف من طرف مصالح الشرطة أو الدرك الوطني ، أو حتى بصمات عثر عليها بمسارح الجرائم و لم يتم اكتشاف أصحابها . كما ألحقت به بصمات لجثث مجهولة وجدت بعد حدوث كوارث كبرى في البلاد خاصة تلك

[1] "**www. echoroukonline.com**" - الشروق تزور مصالح الشرطة العلمية و التقنية ، مقال لنائلة بن رحال مجلة الشروق اليومي الجزائر 17 أفريل2007 .

التي شهدتها الجزائر من زلزال بومرداس و فيضانات باب الواد ، و قد تم بفضل هذا النظام تحديد هوية بعض الجثث التي تم انتشالها .

يتم تدوين المعلومات بهذا النظام عند تحويل أي شخص أو مشتبه فيه لمراكز الشرطة حيث تدون معلوماتهم الخاصة مع أخذ بصمات أصابع اليدين العشرة ، إضافة إلى أخذ صورة مقابلة و صور جانبية ، و تحفظ في هذا النظام عن طريق الإعلام الآلي، و من ثم فهو بمثابة أرشيف قضائي يرجع إليه عند طلب أي مقارنة لبصمة مشتبه فيها مع البصمات المحفوظة بالنظام، حيث يستغرق البحث حوالي ربع ساعة فقط ليصل في الأخير إلى نتائج محققة و دقيقة، يحرر بشأنها تقرير خبرة يسلم للجهات القضائية [1].

و تحديدا بتاريخ 20جويلية 2004 تم تدشين أكبر صرح علمي و أمني في آن واحد و هو مخبر البصمة الوراثية ADN وقام بتدشينه وزير الداخلية و الجماعات المحلية السيد يزيد زرهوني رفقة نضيره وزير الداخلية المغربي ، و يعد هذا المخبر الأول من نوعه على المستوى العربي و الثاني على المستوى للإفريقي بعد جنوب إفريقيا ، يعمل به 24 تقني في البيولوجيا و الذين تلقوا تكوينا في اختصاص تقنية تحليل الADN بمختلف مخابر الشرطة العلمية الأوربية كإسبانيا ، فرنسا و بلجيكا. و اتبع هذا المخبر في تأسيسه كافة المقاييس الدولية التي تتوفر عليها أغلب المخابر الجنائية العالمية لتحليل ال ADN، و ذلك بالاشتراك مع خبراء دوليين حسب آخر ما توصل إليه البوليس الدولي Interpol .

و حدد مجال استعمال اختبارات البصمة الوراثية ADN في بعض الجرائم أهمها القتل ، الاعتداءات الجنسية ، و السرقات ، إضافة إلى المجال المدني من خلال حل بعض قضايا إثبات النسب و تحديد الأبوة خاصة بعد تعديل قانون الأسرة بموجب [2] الأمر 05 /02 من خلال المادة 40 منه و التي تجيز للقاضي اللجوء إلى الطرق العلمية لإثبات النسب .

---

[1] " **www.echoroukonline.com** "ـالمرجع السابق

[2] **قانون رقم 11/84** المؤرخ في 9 رمضان عام 1404 هـ الموافق لـ 9 جوان سنة 1984 يتضمن" **قانون الأسرة الجزائري**" المعدل و المتمم .

و اللجوء إلى هذه الاختبارات لإثبات الحمض النووي يكون بناء على تعليمة نيابية و بأمر من وكيل الجمهورية في إطار قانوني ، و كذا بالتنسيق مع مختلف أجهزة الأمن ، و لتقنين العمل أكثر بهذا النظام ، يجري حاليا على مستوى وزارة العدل صياغة مشروع قانون لتنظيم العمل بتحليل البصمة الوراثية ، و لإعداد بنك معلومات من خلال إعداد قاعدة معطيات خاصة بالمحبوسين على المستوى الوطني و أخرى خاصة بضحايا الكوارث الكبرى ، و كان المخبر قد عالج بعد سنة من تشغيله أي خلال سنة 2005 حوالي 180 قضية و يبقى العدد في ارتفاع خلال السنتين الأخيرتين و من بين أهم هذه القضايا ، قضية الطفلة عبير ذات التسع سنوات من عمرها التي صدمتها سيارة في شهر أكتوبر 2005 بتبسة و قد أكد الشهود أن نوع السيارة هو 405 ، لتخضع أكثر من 400 سيارة من نفس النوع إلى الفحص و التفتيش ، و تحجز في الأخير سيارتين وجدت بهما قطرات من الدم تم إرسالها إلى مخبر البصمة الوراثية التابع للمخبر المركزي للشرطة العلمية ، و بعد العثور على جثة الطفلة عبير تم أخذ عينة من دمها و أرسلت إلى ذات المخبر حيث تبين بعد الفحص أن الدم العالق بالسيارة الأولى هو دم حيوان ، و ثبت أن الدم العالق بالسيارة الثانية يتطابق مع دم الفتاة ، ليوجه تقرير بهذه النتائج إلى جهات التحقيق بتبسة و دفع ذلك بالجاني إلى الاعتراف بفعلته . و طرحت في هذا السياق قضية الطفلة التي تعرضت للاختطاف بضواحي العاصمة و الاغتصاب ثم القتل ، حيث تم رفع قطرات السائل المنوي من على جسدها و أخضع للتحليل و تم تخزين المعطيات إلى حين العثور على صاحبها عاجلا أم آجلا ، المهم أن المجرم سيوقف و لن يتم طي ملف هذه القضية ، و هذه هي ميزة ال ADN باعتباره نظام غير قابل للتقادم و تبقى المعلومات صالحة لسنوات [1] .

[1] **"www.echoroukonline.com "**، العدالة و الشرطة تدرسان مشروع إعداد بنك معلومات بجينات المحبوسين ، مقال لنائلة بن رحال ، مجلة الشروق اليومي الجزائر 18 /04 /2007 .

ثانيا : تعريف جهاز الشرطة

هناك عدة تعاريف للشرطة العلمية من ذلك " مجموعة العلوم و الأساليب التي تهدف الى اقامة الدليل للإدانة من خلال الكشف و استغلال الأثار "

و تعرف الشرطة العلمية أنها " مجموعة المبادئ العلمية و الأساليب التقنية في البحث الجنائي لإثبات وقوع الجريمة و مساعدة العدالة على تحديد هوية مرتكبيها و أسلوبه الاجرامي"

نلاحظ أن كلا التعريفيين لم يتطرقا الى مسرح الجريمة و هو عنصر هام اي المكان الذي وقعت فيه الجريمة كما تعرف على أنها " فحص شامل و منهجي , ودقيق لمسرح الجريمة , تم معاينته وفقا لقواعد منطقية و بسرعة لأن الاثار و الشهادات و مختلف الأدلة سهلة الائتلاف و التغير , و هذا باستعمال قواعد فنية كالتسلسل و المنطق في التصور ورفع الاثار ووصف المكان و الربط بين الشهادات ووضع فرضيات منطقية تتناسق مع النتائج المتحصل عليها من معاينة الأشخاص للأشياء و المكان, فهي تشمل الأفعال الدامية للبحث و الحفاظ على الأثار المادية الظاهرة والغير الظاهرة في مسرح الجريمة و وتستعمل عدة تقنيات تكنولوجية عالية[1] .

والشرطة التقنية : هي مجموعة الأساليب و التقنيات التي تهدف الى معاينة الجريمة و البحث عن مرتكبيها واقامة دليل إدانته أو ما يسمى بعلم معاينة الجريمة [2].

أما التعريف الراجح هو : " ان الشرطة العلمية هي التنظيم الوحيد الذي يتوفر على الوسائل الادارية و القضائية و التقنيات اللازمة لترجمة العناصر المرفوعة من مسرح الجريمة و تحليلها مخبريا من مبدأ الحتمية ترك المجرم أو الجاني أثار أو بقايا في مسرح الجريمة أثناء اقترافه الجريمة أو يحمل معه أثار من ذلك المكان ، من أجل الوصول الهوية الفاعل أو الفاعلين و معرفة كيفية و قوعها ، لذلك فالشرطة العلمية تستعين بالطب ،الفيزياءو البيولوجيا و غيرها من العلوم لتحديد ادانة أو براءة المشكوك فيه .

[1] عبد الحميد مسعود دور وسائل العلمية الحديثة في التحقيق الجنائي مجلة مدرسة الشرطة القضائية العدد الأول المديرية العامة للأمن الوطني الجزائر ص 19 و 20

[2] أحمد بسيوني أبو الروس التحقيق الجنائي و التصرف فيه و الادلة الجنائية المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية 1988 ص 305

تعتبر جهاز الشرطة العلمية الساعد الأيمن للشرطة القضائية ، فتقوم هذه الاخيرة بتطور و تجهيز بأحدث التقنيات في مجال العلوم الجنائية التي يستطع من خلالها الصول الخبرة العلمية المعترف بها دوليا ،وهو بدوره كباقي المؤسسات الادارية يتركز على عنصرين :

الأول بشري : والذي يتمثل أساسا في الأشخاص الذين يزاولون مهامهم الموكلة لهم و فق القانون في اطار اداري تنظيمي و يعرفون بالخبراء نظرا لأعمالهم الحساسة و كل فرقة متخصصة .

أما العنصر الثاني : فهو العنصر المادي الذي يشمل كل الأجهزة و الآلات التي توضع تحت تصرف أولئك الخبراء و ما تحتويه من أجهزة تصويرة رقمية و حقائب خبراء [1].

فالشرطة العلمية هي التكامل المادي والبشري من جهاز الشرطة الذي يكرس العلوم و النظريات و استخدام اليات و تقنيات من أجل هدف واحد ألا و هو فك الغموض الجرائم للتوصل للحقيقة و قد اختلفت تسمياته كتسمية بالمعمل الجنائي أو فرق البحث الجنائي .

و ان جهاز الشرطة العلمية و التقنية له أهمية كبير و لما يقدمه من خدمة جليلة للعدلة و المجتمع و تتمثل أهمية في :

أولا : الشرطة العلمية

1. التعرف على هوية الجثث المجهولة على طريق مختلف الاثار المتواجدة في مسرح الجريمة و مقارنتها ببعضها البعض
2. تساهم في تقديم و تزويد العناصر الدالة للمحققين ، و تزويد العدالة بالأدلة القاطعة التي تبني عليها حكمها ،اما بالإدانة أو بالبراءة .
3. تساهم في اعادة السيناريو الجريمة ، أي اعادة تمثيلها و تمكن التأكد من الشهادات و التصريحات

ثانيا : الشرطة التقنية

[1] أبو شامة عباس الأصول العلمية لإدارة عمليات الشرطة المركز العربي للدارسات الامنية و التدريب الرياض 1988 ص 19

1. تصنيف دائرة البحث عن الجناة طبقا لنتائج المعاينات.
2. مساعدة أو توجيه المحقق في تحديد هوية مرتكبي الجرائم التي بقيت عالقة .
3. التأكد من تصريحات الضحية، المشتبه فيهم،بمقارنتها بنتائج المعاينات لمسرح الجريمة.
4. ايجاد العلاقة بين المشتبه فيه و الضحية و مكان الجريمة و طبيعة الأثار المادية التي تركها أو انتقلت اليه من مسرح الجريمة .
5. تقوية القرائن الموجودة حول هوية المشكوك فيهم و تدعيمها بأدلة جديدة ناتجة عن فحص الاثار
6. ضبط الاشياء و الاثار المكتشفة في مسرح الجريمة وجردها و تحديد مواصفتها و أماكن اكتشافها قبلتخزينها [1].

الفرع الثاني : فنييو الشرطة العلمية

يعد الخبراء الفنيون أهم عنصر للمخبر الجنائي , اذ تحتاج طبيعة العمل في مخابر الشرطة العلمية الى وجود هذه الفئة من الخبراء لتنفيذ ما هو مطلوب منهم في اطار البحث الجنائي . لهذا وجب أن يكون لديهم قدر كبير من العلم و المعرفة و الخبرة في مختلف العلوم كالكيمياء، الطب، الهندسة ، التصوير ، الأشعة و حتي علوم الاسلحة النارية ، لذلك كان الضروري وضع برنامج تدريب مستمر لهؤلاء الخبراء ، لان ذلك يطور قدراتهم ومعرفتهم و يساعد على استمرارية البحث العلمي ، و نقسم فئة الخبراء الفنيين الى فرقتين : فرقة تتمثل في الخبراء الذين يعلمون خارج المخابر الجنائية و يطلق عليهم " خبراء مسرح الجريمة " وفرقة أخرى يقتصر عملها داخل المخابر الجنائية و موزعة على أقسامها كل في اختصاصه و سنتطرق الى التعرف على كل فرقة فيما يلي:

[1] الشرطة التقنية و العلمية في الدرك الوطني أفاق و تعديات مذكرة لنيل الاجازة من المدرسة العليا الدرك الوطني يسر الجزائر 2004 ص 2 دون ذكر اسم الطالب

أولا:خبراء مسرح الجريمة

هم مجموعة من الخبراء الفنيين الذين يعلمون خارج المخبرة الجنائي و تقتصر مهمتهم على رفع الأثار الجنائية و جمعها من مكان الحادث مرفقين من الأدوات و التجهيزات اللازمة لمباشرة عملهم بطريقة سريعة ومن هذه التجهيزات نجد السيارات المصممة بطريقة خاصة وبها معدات مختلفة , و كذا الكلاب البوليسية المدربة و غيرها من المعدات التي تمكن الخبيرة الفني من أداة مهمته بأسرع وقت و بصفة أدق .

ومن بين هؤلاء الخبراء نجد فرقة رفع البصمات ,حيث يختص افرادها بأجراء المعاينة بمسرح الجريمة و البحث عن الأثار التي خلفها مرتكبوها و العمل على المحافظة على كل ما يمكنه انارة التحقيق[1] .

و بالموازاة مع هذه الفرقة نجد فرقة التصوير التي لا يقل دورها أهمية عن دور الأولى حيث تقوم بأعمال التصوير الفوتوغرافية أو بواسطة كاميرات الفيديو حيث توجد حقيبة خاصة لتصوير مسرح الجريمة ، إضافة إلى تجهيزات أخرى تختلف باختلاف نوع الجريمة إذ نجد أدوات خاصة لرفع آثار الأقدام أو إطارات السيارات ، و أخرى خاصة برفع آثار الدم و الشعر[2] ... إلخ

و بالرجوع إلى نظام الشرطة العلمية الجزائرية، فرغم وجود نظام خبراء مسرح الحادث إلا أنه لم يعرف بعد بصفة مستقلة، فقد ينتقل خبراء المختبر الجنائي إلى مسرح الجريمة للقيام بالمعاينات اللازمة. كما أن انتقال خبراء الشرطة العلمية إلى مسرح الجريمة ليس مرتبطا بكل جريمة تقع، و إنما دوره مقتصر فقط على أهم القضايا و أخطرها .

ثانيا:خبراء المختبر الجنائي

و يقصد بهم الخبراء الفنيون الذين يعملون داخل مخابر الشرطة العلمية، إذ يقومون بفحص الآثار المرفوعة من على مسرح الجريمة، و يتوزع هؤلاء الخبراء على مختلف فروع و أقسام المخابر كل حسب اختصاصه و التكوين الذي تلقاه .

[1] مخبر الشرطة العلمية خبرة عالية و تكنولوجيا متطورة "، المرجع السابق ص 13
[2] نفس المرجع ص 13

المطلب الثاني: أهم تقنيات الشرطة العلمية

من المسؤوليات الرئيسية للشرطة العلمية البحث و محاولة اكتشاف الجريمة ، و لا شك أن الطرق التقليدية لاكتشاف الجريمة لم تعد كافية للوصول إلى أعماق تفاصيل العملية الإجرامية و القبض على مرتكبيها ، و أصبح للتقنيات الحديثة دور فعال في عمليات البحث الجنائي ، و أصبحت الآثار الجنائية المرفوعة من مسرح الجريمة ذات أهمية قصوى ، حيث يتم تحليلها و فحصها داخل المخابر الجنائية باستعمال أحدث الأجهزة و الأساليب العلمية[1].

إن عملية فحص الآثار الجنائية تحتاج إلى هذه الأجهزة الحديثة ، و التي لابد أن تتناسب مع كافة أنواع الجرائم ، منها ما هو خاص بالمخابر فحسب ، و منها ما يستعمل في مسرح الجريمة من طرف خبراء مسرح الحادث التابعين للشرطة العلمية ، و تؤدي الشرطة العلمية ككل عملا يؤدي في النهاية إلى معرفة الآثار الجنائية ، صلتها بالجريمة و المجرم ، و بالتالي الوصول إلى الدليل المادي الذي يساعد جهات النيابة و التحقيق للوصول إلى الجاني [2]

ومن هذا المنطلق سوف نتطرق الى دراسة هذا المطلب و نبرز فيه أهم التقنيات التي تستخدمها الشرطة العلمية في البحث الجنائي و التي تشمل الاختبارات الكيميائية المختلفة استخدام الأشعة واستخدام كلب البوليس .

الفرعالأول: الاختبارات الكيميائية

لقد لعبت الكيمياء الدقيقة دورا كبيرا في التعرف على بعض المواد الكيميائية التي تستخدم في تحليل الآثار المادية المتعلقة بجريمة ما و ذلك بحثا عن الحقيقة في إطار التحقيق الجنائي الفني و تعتمد

[1] عباس أبو شامة :" الأصول العلمية لإدارة عمليات الشرطة "المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب الرياض 1988 ص 61

[2] خربوش فوزية :" الأدلة العلمية و دورها في إثبات الجريمةرسالة ماجستير جامعة بن عكنون الجزائر ، السنة الجامعية 2001 - 2002 ص 43

الاختبارات الكيميائية على علوم الطبيعة و الكيمياء الدقيقة ، مثل مقارنة الزجاج العالق بملابس المشتبه فيه مع الزجاج الموجود بمسرح الجريمة ، كذلك فحص المستندات و معرفة مادتها والحبرالمستعمل و عمر الكتابة، و كذا إظهار الكشط و المسح اللاحق بها، و إظهار الكتابات السرية كذلك [1].

و لهذه الاختبارات دور هام في فحص حالات التسمم و فحص السائل المنوي في الجرائم الجنسية و المواد المخدرة في جرائم تعاطي المخدرات، و تستخدم بذلك بعض التقنيات الحديثة نركز على أهمها:

أولا : التحليل الطيفي:

يستخدم هذا التحليل لتحديد العناصر المكونة للمركبات الكيميائية المختلفة ، و يتم ذلك بواسطة جهاز يسمى Spectrographe الذي يقوم بالتحليل و التسجيل على فيلم في آن واحد حيث تتم طريقة التحليل بتفتيت الذرات المكونة للمادة المراد مقارنتها ، و عن طريق تصوير موجات الطاقة الضوئية التي تنبعث أثناء تفتيت الذرات ، يمكن الحصول على فيلم عليه خطوط يمثلفيه كل خط أحد العناصر الداخلة في تركيب المادة ، و يطلق على هذا الفيلم اسم " بصمة المادة " حيث يتم مقارنة هذه الأخيرة التي عثر عليها بمسرح الجريمة مع بصمة المادة العالقة بالمشتبه فيه [2] .

ثانيا : تحليل الأحبار :

لا ريب أن مشكلة تحليل الأحبار تمثل إحدى التحديات التي تواجه الخبير المعاصر لأبحاث المستندات ، ذلك أن هذا التحليل وسيلة علمية و تقنية عالية من أجل الكشف عن عمليات التزوير و التزييف ، و تستعمل هذه التقنية في عدة حالات كالتقدير النسبي لعمر المستندات ، تحديد ما إذا كان

[1] عبد الفتاح مراد :التحقيق الجنائي الفني و البحث الجنائي، الطبعة الثانية القاهرة مصر ص 129 .
[2] مسعود زبدة : "القرائن القضائية "- موفم للنشر و التوزيع ، الجزائر 2001 ص 49.

المستند كتب بمداد واحد أو أكثر ، معرفة هل المداد المستخدم في تزوير المستند متطابق مع المداد المضبوط بحوزة المتهم[1] .

و تعتمد تقنية تحليل الأحبار على طريقتين :

أ. **الطريقةالطبيعية:**

و هي الطريقة المحببة لدى الخبراء و القضاة و هذا لمحافظها على سلامة المستند، و تعتمد إما على الفحص بالميكروسكوب للون الحبر، أو تعريضه للأشعة فوق البنفسجية أو الأشعة تحت الحمراء، أو استخدام أشعة الليزر كعامل مؤثر لمكونات الحبر ...إلخ .

ب. **الطريقةالكيميائية:**

و التي إذا طبقت فإنها تغير المستند عما كان عليه في حالته الأصلية حيث يتطلب الأمر أخذ عينات مدادي من الأسطر المكتوبة ، الأمر الذي يستلزم أن ينفصل معها أجزاء من المستند ، و تتضمن هذه الطريقة مجموعة من الأساليب التحليلية و الكيميائية مثل التحليل اللوني الورقي ، كروماتوغرافيا الغاز GC. MS/ MS ، و كروماتوغرافيا السائل HPLC ، و كذا التحليل اللوني الرقائقي حيث تعتبر هذه الأخيرة التقنية الأكثر انتشارا في العالم لتحليل الأحبار ، و لعل السبب في ذلك يرجع إلى سهولة تطبيقها و دقة نتائجها ، و قد استخدمت بنجاح للتفرقة بين كافة أنواع الأحبار السائلة و الجافة و كذا أحبار الآلات الكاتبة[2] .

ثالثا : التحليل التخديري

هو عبارة عن عقاقير مخدرة تسمى كذلك بعقاقير الحقيقة Le sérum de vérité تستخدم في التحليل النفسي و التشخيص و استجواب المتهم ، و يؤدي تعاطيها إلى نوم عميق يستمر فترة لا تتجاوز العشرين دقيقة ثم تعقبها يقظة ، و يظل الجانب الإدراكي سليما طوال فترة التخدير على الرغم

[1] بوادي حسنين المحمديالوسائل العلمية الحديثة في الإثبات الجزائي، كلية الشرطة منشأة المعارف الإسكندرية 2005 ، ص 98 - 99 .

[2] - بوادي حسنين المحمدي المرجع السابق ص من 100 إلى 105 .

من فقد الإنسان القدرة على الاختيار و التحكم الإرادي في مشاعره الداخلية مما يجعله أكثر قابلية للإيحاء و رغبة في المصارحة و التعبير عما يدور في نفسه ، و من أهم هذه العقاقير بنتوثال الصوديوم Pentothal de sodium[1]

و يختلط هذا النوع من التحاليل مع تقنية التنويم المغناطيسي التي يرجع العمل بها دون شك إلى خبرات الحضارات الإنسانية القديمة و التي يمكن تعريفها بأنها افتعال حالة نوم غير طبيعية تتغير فيها الحالة الجسمانية و النفسانية للنائم و يتغير خلالها الأداء العقلي الطبيعي له ، و تجعل هذه الحالة نطاق الاتصال الخارجي للنائم ضيقا فتقصره على شخصية المنوم ، و من ثم أمكن استعمال التنويم المغناطيسي مع المستجوبين بهدف الحصول على معلومات مختزنة لديهم يكونون بسبب النسيان غير قادرين على تذكرها و إعادة إصدارها .

و اختلفت الآراء حول مشروعية استخدام التحليل التخديري و التنويم المغناطيسي في مجال التحقيق الجنائي، و ذهبت غالبيتها إلى القول أن تخدير الشخص أو تنويمه ثم استجوابه أثناء ذلك للحصول منه على اعترافات ، يعد إجراء باطلا لأن ذلك يؤثر على إرادته بل قد يحجبها تماما و من ثم فهو اعتداء صارخ على حقوق الإنسان ، يؤدي ذلك حتما إلى بطلان الدليل الناتج عنها ، كما أن نتائجها غير مؤكدة من الناحية العلمية [2] .

الفرع الثاني : استخدام الاشعة

لا يمكن لمخابر الشرطة العلمية أن تتجاهل أمر استخدام الأشعة في مجال البحث الجنائي و التحقيق بعد أن تم اكتشاف دورها الكبير في الكشف عن الآثار الجنائية، و يعتبر المصدر الرئيسي لهذه الأشعة هو الضوء الأبيض على اختلاف أنواعها سواء كانت طبيعية أم اصطناع و للأشعة الضوئية عدة

[1] يحيى بن لعلى : "الخبرة في الطب الشرعي"، مطبعة عمار قرفي باتنة ، ص 140 ـ ورد بدون ذكر السنة ـ

[2] عادل عبد العال خراشي :"ضوابط التحري و الإستدلال عن الجرائم في الفقه الإسلامي و القانون الوضعي"، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية 2006 ، ص 426 و427.

أنواع أغلبها يستخدم حاليا بنجاح في مجال التحقيق الجنائي ، نذكر منها ما يلي مع التنبيه أنه تم اكتشاف أنواع جديدة من الأشعة حديثا و هي أشعة تيراهيرتز و أشعة جاما [1] .

أولا:الاشعة الظاهرة :

مصدرها هو الضوء الطبيعي كضوء الشمس، أو القمر، أو الضوء الصناعي كمصابيح الكهرباء. و مجال استخدامها في البحث الجنائي هو معاينة مسرح الجريمة بحثا عن الآثار المادية الظاهرة ، و يظهر دورها أكثر في الرسم التخطيطي لمسرح الحادث أو تصويره فوتوغرافيا [2] ،كما تستخدم أيضا في تسهيل عمل الخبير الفني داخل مخابر الشرطة العلمية ، يستعين بها في الفحص الميكروسكوبي و بقية الأجهزة الأخرى .

ثانيا: الأشعة فوق البنفسجية :

هي أشعة غير منظورة لا تراها العين المجردة ، و تعتبر الشمس المصدر الأصلي لها ، و نظرا لأهميتها فهي تستغل من قبل خبراء الشرطة العلمية سواء بمسرح الجريمة أو داخل المخابر ، و ينحصر تأثير هذه الأشعة عند سقوطها على الجسم إما أن يمتصه هذا الأخير فيظهر الجسم بلونه العادي أو بلون معتم ، أو لا يمتصه بل يعكسه فيظهر الجسم هنا بلون اخر متوهج خلافا عن لونه الاصلي .

ومن أمثلة الاستخدامات الجنائية لهذه الأشعة الكشف عن البقع الدموية غير المنظورة حيث تظهر سوداء بعد تعرضها لهذه الأشعة ، و كذا البقع المنوية في الجرائم الجنسية باعتبار أن لهذه البقع خاصية التوهج إذا تعرضت للأشعة فوق البنفسجية حتى بعد غسلها أو مسحها بصفة غير تامة ،كذلك في إظهار البصمات من على الأسطح متعددة الألوان أو المزخرفة أو التي بها نقوش و هذا بنثر مسحوق

[1] عبد الفتاح مراد :" التحقيق الجنائي الفني و البحث الجنائي"، المرجع السابق ص 126 - 127 .
[2] - خربوش فوزية : " الأدلة العلمية و دورها في إثبات الجريمة"، المرجع السابق ص 57 و ما بعدها .
- عبد الفتاح مراد : المرجع أعلاه ص 117 - 118 .

الأنثراسينAnthracine powder ثم تعريضها للأشعة فوق البنفسجية [1] ، حتى تظهر خطوط البصمات متوهجة .

كذلك في الكشف عن جرائم الحرق العمدي و عن المواد الملتهبة و القابلة للاشتعال إذ تصبح أكثر توهجا عند الكشف عليها بالأشعة فوق البنفسجية ، و في الكشف عن الأسنان وعما إذا كان المتوفى قدقام بإجراء تركيبات أسنان اصطناعية أم لا فهذا يسهل التعرف عليه ، إذ أن الأسنان الطبيعية عند تعرضها الأشعة فوق البنفسجية تتوهج عكس الأسنان الاصطناعية التي تبدو معتمة .

وتستعمل أيضا في الكشف عن مواضع التزوير في المستندات مثل معرفة نوع الورق و مادته و تفحص بقايا الورق التي يعثر عليها بمسرح الجريمة مثلا، و لهذه الأشعة دور هام في الكشف عن الأحبار السرية. و قد زاد استخدام هذه الأشعة في بعض إدارات الشرطة كإدارة الجوازات للكشف عن تلك المشتبه في تزويرها [2] .

ثالثا: الاشعة تحت الحمراء :

تعتبر جميع مصادر الضوء العادية منبعا لهذه الأشعة و ليس لها أي تأثير ظاهر تدركه العين المجردة على الأشياء التي تقع عليها عكس الأشعة البنفسجية التي تظهر توهجا واضحا للعين، غير أنه يمكن إدراك أثر الأشعة تحت الحمراء على الاجسام بواسطة التصوير و تستعمل الشرطة العلمية هذا النوع من الأشعة في عدة مجالات أهمها :

- اكتشاف بقع الدم أو أي آثار أخرى على الأسطح القاتمة، مثل كتابة بحبر أسود على سطح أسود أو قاتم ، أو حتى قراءة ما كان مكتوبا على ورق محروق .

[1] ـ لالو رابح : " أدلة الإثبات الجزائية "، رسالة ماجستير الجزائر ، السنة الجامعية 2003 ـ 2004 ، ص 99 .
ـ عبد الفتاح مراد:نفس المرجعص 118 ـ 119 .
[2] أحمد أبو القاسم :" الدليل الجنائي المادي و دوره في إثبات جرائم الحدود و القصاص"، الجزء الأول ، دار النشر المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب بالرياض 1993 ، ص 288 ـ 289 .

- اختبار المستندات القديمة لإظهار الكتابة أو تلك التي كانت مكتوبة بقلم رصاص و محيت و حتى لقراءة الرسائل دون فتحها .
- تستعمل كذلك لامتصاص اللون الأحمر لإظهار ما تحته أو فوقه من بيانات أو كتابات. و تستخدم خاصة في مجال المراقبات الليلية التي تقوم بها الشرطة في إطار متابعة نشاط عصابة و تحركاتها [1].

رابعا: الأشعةالسينية:

هي من الإشعاعات غير المنظورة ذات الموجات القصيرة ومن المعروف جليا أن لها دورا كبيرا في الكشف الطبي ، وأصبح لها دور أكبر في مجال البحث الجنائي و ميزة هذه الأشعة أنها توحي بتفاصيل التركيب الداخلي لمادة يؤول حجمها من 8 إلى 10 ميليمتر ، و تستخدم من قبل الشرطة العلمية للكشف عن محتويات الحقائب و الطرود بحثا عن أي دليل مادي يساعد التحقيق الجنائي . كما تستخدم خاصة في الأماكن العامة كالمطارات والموانئ لمراقبة الأمتعة والتأكد من وجود أية أسلحة نارية أو متفجرات ، ولها استخدام آخر لفحص الجدران للبحث عن أجهزة تصنت مخبأة خلفها. و شاع استعمالها في مجال الكشف عن العملات المعدنية المزيفة ، و لها دور هام في التعرف على الجثث المجهولة التي تكون قد بلغت حدا من التعفن الرمي ، حيث تصور بصماتها و تسجل باستعمال هذه الأشعة و تكشف حتى أجزاء من جسم الإنسان من عظام و أسنان وتستخدم أيضا في الكشف عن الأحجار الكريمة و اللوحات الزيتية الأصلية و التماثيل الأثرية [2].

[1] أحمد أبو القاسم :المرجع أنفسه ص 289 - 290 .
[2] أحمد أبو القاسم : " الدليل الجنائي المادي و دوره في إثبات جرائم الحدود و القصاص"،المرجع السابق ص 287 - 288 .

الفرع الثالث: كلب البوليس

لقد جرى العمل على الاستعانة بالكلاب البوليسية في ميدان التحقيق الجنائي ، و هذا باستغلال حاسة الشم القوية لدى الكلاب التي تفوق حاسة الشم لدى الإنسان آلاف المرات ، كما أن له حاسة سمع قوية تمكنه من سمع الصوت الخافت و معرفة مصدره بدقة .

و استخدام كلب البوليس في التحقيق ليس بالوسيلة الجديدة، بل تعود جذوره إلى عهد الإغريق و استمر إلى أن اتسع استخدامه حاليا في عدة ميادين كالحراسة و حالات الإغاثة في الكوارث إضافة إلى البحث الجنائي .

و الحقيقة أن مشاركة الكلاب في الكشف عن الجرائم ليست من خلال سلوكها الغريزي فقط ، بل لابد من إخضاعها إلى برنامج تدريبي دقيق ، و من خلال التدريب تصبح لها القدرة على القيام بالمهام الموكلة إليها و بنتائج أفضل [1].

يستعين خبراء مسرح الجريمة للشرطة العلمية بكلب البوليس عند تنقلهم لمسرح الحادث من أجل البحث عن الآثار المادية ، إذ يقوم كلب البوليس بدورين أساسين : الاستعراف على الجاني و كذا اكتشاف الدليل ، فعملية الاستعراف تتم بتقديم الأشياء التي يكون قد تركها المتهم بمسرح الجريمة للكلب حتى يشمها و أحيانا حتى و إن لم يترك الجاني أي أثر مادي بمسرح الجريمة ، إلا أنه لابد و أن يترك رائحة تميزه عن باقي البشر فيشمها الكلب ، ثم يعرض عليه مجموعة من الأشخاص المشتبه فيهم ليشمهم و تكون النتيجة التعرف على المتهم الحقيقي .

أما دور كلب البوليس في اكتشاف الدليل فيتمثل في مطاردة الجناة و الكشف عن مخابئهم التي يحتفظون داخلها بالمسروقات مثلا ، أو الوسائل المستعملة في الجريمة ، كما يطلب من الكلب التعرف على المكان الذي دفنت فيه الجثة في جرائم القتل أو البحث عن المخدرات . و حاليا تستعمل

[1] عبد العزيز محمد أحمد بن حسين : "استخدام الكلاب البوليسية في الكشف عن المخدرات"، مجلة الأمن و الحياة أكادمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، العدد 195 ديسمبر 1998 ، ص 48 - 49 .

الكلاب البوليسية في الموانئ و المطارات لتفتيش الأمتعة و الطرود في دقائق معدودة بدلا من تضييع الوقت في التفتيش اليدوي [1].

و في الأخير يمكن القول أن الدليل المستمد من اعتراف المتهم عند خوفه من الكلب نتيجة استعراف هذا الأخير عليه أو إنكاره للتهمة رغم هذا الاستعراف لا يعدو كونه مجرد قرينة لا تصل لمرتبة الدليل القاطع كأساس لثبوت التهمة على المتهم بل لابد من أدلة مادية أخرى توصل إلى نفس النتيجة حتى تبنى عليها الإدانة .

المبحث الثاني : أجهزة و هياكل الشرطة العلمية :

ان للتطور التكنولوجي دور هام و فعال في وجود أجهزة علمية حديثة يعتمد عليها البحث الجاني في كشف الجريمة، و المخابر المركزية للشرطة العلمية في كثيرا من الدول لها عدة تقسيمات داخلية تتخذها و الجزائر من بين هذه الدول .

المطلب الاول : الأجهزة التقنية للشرطة العلمية :

نتناول في هذا المطلب الى الوسائل الفنية التي تستخدمها الشرطة العلمية في التحقيق الجنائي ونلقي الضوء على مختلف جوانب عملية التحقيق والبحث الجنائي في جوانبها .

الفرع الأول : جهاز كشف الكذب (أنظر الملحق 01)

هو جهاز اخترعه العالم فولمرvollmer بالاشتراك مع الدكتور جون لارسون في سنة 1921م و هو خاص بقياس التغيرات الفجائية للمتهم عن طريق قياس نبضه و تنفسيه و ضغط دمه [2].

[1] مسعود زبدة : نفس المرجعص 62 -63

[2] عبد الفتاح مراد ،التحقيق الجنائي الفني ص 149

" قلبك يخفق بقوة ، و حنجرتك تتقلص ، عيناك تلمعان ، يمكنك أن تشعر بالعضلات الحاجبية ، تبدأ بالتشنج لا جدوى من الخداع ، و من تم فالحقيقية تتحرك . اذن من الافضل لك الاعتراف " وهذه المقولة أصبحت تتكرر في أوساط مؤسسات التحقيق الجنائي العالمي[1] .

فجهاز الكشف عن الكذب يتكون من عدة أجهزة فرعية ، و لكل جهاز عمله الخاص، فمثلا جهاز قياس نبضات القلب ، جهاز قياس الضغط الدموي ، و جهاز لتسجيل تغير مقاومة الجلد للكهرباء، يتم اعداد الجهاز لإجراء الاختبار وفقا لبرنامج مدروس يضعه الخبراء المتخصصون في علوم الجريمة و الشرطة العلمية و الطب الشرعي ، فتقوم التجربة بعد اعداد الخبير المختص لقائمة من الاسئلة و تكون الاجابات عليها بنعم أو لا، فتوجه اسئلة عادية لا علاقة لها بالجريمة حتى تتكون الاجابات و الانفعالات الطبيعية، ثم توجه أسئلة في الموضوع حيث تقوم الاسئلة العادية تهدئة المتهم عقب كل سؤال في الموضوع ،ثم يسجل الجهاز كل ما يدل على أن المتهم يكذب فيه و يقاس ذلك بواسطة قطب كهربائي يلصق على السطوح الراحية و الظهرية لليد لتسجيل نشاط غدد العرق ، و كذلك التنفس يزداد وتيرته عند الكذب و يتم تسجيل ذلك بواسطة أنبوب مطاطي يثبت على صدر الشخص ، يتمدد و يتقلص مع التنفس و تنتقل حركته الى ابرة التشغيل[2] .

ومن مزايا هذا الجهاز أنه قد يهدي المحقق للطريق الواجب اتباعه للوصول للفاعل الحقيقي ، كما أنه يحصر دائرة الاتهام و يضيق من نطاق البحث . و مع ذلك نتائجه تعتبر قرائن بسيطة لا يمكن بناء حكم قضائي عليها فهي لا ترقي الى المستوي الدليل[3] .

[1] أساليب الجريمة و مؤسسات التحقيق الجنائية العالمية"،الجزء الثاني ـ إعداد قسم التأليف و الترجمة دار الرشيد دمشق ، الطبعة الأولى 1991 ص 268 ـ ورد بدون ذكر المؤلف ـ

[2] اساليب الجريمة و مؤسسات التحقيق الجنائية العالمية الجزء 02 قسم التتاليف و الترجمة دار الرشيد دمشق الطبعة الأولى 1991 ص 268

[3] قدري عبد الفتاح الشهاوي ادلة مسرح الجريمة منشأة المعارف الاسكندرية 1997ص 184 و 185

الفرع الثاني : أجهزة الفحص المجهري

تستعمل هاته الاجهزة افحص الأثار الجنائية التي يتركها الجاني بمسرح الجريمة كبقع الدم ،الشعر ، السموم ، الالياف ..... الخ .

فمشاهدة هذه الأجسام يمكن تحديد نوعها لأنها غالبا ما تكون صغيرة تحتاج الى وسائل لتكبيرها ، فالأثر كلما كان صغير أفاد في الكشف عن الجرائم لأن المجرم لان المجرم نادرا ما يترك دليل ظاهر و كبير ، فيبدأ الفحص بالعدسات المكبرة و لا تزيد نسبة التكبير عن 05 أضعاف ، فيوضح الاثر المراد فحصه على بعد أقل من البعد البؤري للعدسة المستعملة فتكون صورة مكبرة على مسافة يستحسن أن تكون 25سم فتراه العين بزاوية أكبر[1] .

و في حالة عدم الوصول الى أية نتيجة بواسطة هذه العدسات فيتم الجوء الى أحد أجهزة الفحص المجهري التالية :

- منظار الرؤية الداخلي :

و هو جهاز عبارة عن ماسورة رفيعة بها وسيلة إضاءة و منشور و مجموعة عدسات تساعد على الرؤية الداخلية للأجسام ، و يستخدم في فحص الأقفال من الداخل لإظهار آثار استعمال المفاتيح المصطنعة . كما يستعمل لرؤية الخطوط في ماسورة السلاح .

أ -الميكروسكوب العادي المحمول :(أنظر الملحق 02)

يتكون من وحدتين من العدسات عينية و شيئية ، و هو على أعلى درجة من النقاوة و مجهز بوسيلة إضاءة و حامل للشرائح و مرايا عاكسة ، يوضع الأثر المراد فحصه على العدسة الشيئية على مسافة أبعد من البعد البؤري لها بقليل ، فتتكون له صورة حقيقية من الجهة المقابلة . و يستخدم هذا الميكروسكوب

[1] احمد ابو قاسم الدليل الجنائي المادي و دوره في اثبات جرائم الحدود و القصاص الجزء الأول دار النشر المركز العربي للدارسات الامنية و التدريب بالرياض 1993 ص 288و 289

لفحص آثار الطلقات النارية أو الكتابة أو الأقمشة أو الأنسجة و عموم الأجسام التي بها تجاعيد، و تسجل الصورة بعد الفحص عن طريق آلة تصوير بالميكروسكوب[1] .

ب - **الميكروسكوب المقارن** :(**أنظر الملحق 03**)

يتكون هذا الميكروسكوب من وحدتين شيئيتين من العدسات و وحدة عينية واحدة، و يستخدم لفحص البصمات و آثار الشعر و الألياف و قطع القماش و الأنسجة.

ت - **الميكروسكوب المجسم** :(**أنظر الملحق 04**)

هو عبارة عن ميكروسكوبين يرى بهما أثر واحد في اتجاهين مختلفين ، فله وحدتين شيئيتين و وحدتين عينيتين من العدسات ، حيث يوضع الأثر على الوحدتين الشيئيتين و بالرؤية بالعينين من الوحدتين العينيتين فإنه يمكن رؤية صورتين للأثر في اتجاهين مختلفين ، و يستخدم هذا الميكروسكوب في فحص الآثار التي تحتاج لتجسيم و عمق ميداني كالشعر و الآثار التي على المقذوفات النارية[2] .

ث - **الميكروسكوب الإلكتروني** :(**أنظر الملحق 05**)

يتم استعماله في فحص آثار حجمها أدق من $0,1$ غرام ، حيث يعتمد هذا الجهاز على الشعاع الإلكتروني الذي يمكن الحصول عليه باستخدام فرق جهد بين قطبين أحدهما سالب و الآخر موجب داخل أنبوبة مفرغة، فينبعث فيض من الإلكترونات من القطب السالب نحو الموجب ، فإذا وضع جسم صلب معتم فإنه يظهر له ظل واضح يمكن استقباله ، و عن طريق المجالات المغناطيسية يمكن التحكم في سير الأشعة الإلكترونية التي تسير داخل الأنبوبة المفرغة فيمكن الحصول على قوة تكبير فائقة تصل إلى حوالي مليون مرة ، و يستخدم هذا الميكروسكوب في عدة اختبارات كفحص نوع الأتربة الدقيقة الموجودة

[1] احمد ابو قاسم المرجع السابق ص 282و 283
[2] احمد ابو القاسم المرجع السابق ص 283و 284

بمسرح الجريمة ، و مقارنتها بتلك العالقة بملابس المشتبه فيه . و لقد كان لاكتشاف هذا النوع أثر واضح على استخدامه في مجال البحث و التعرف على الدليل المادي و تقويمه [1].

الفرع الثالث : الكمبيوتر و الأنترنت

اضافة الى ما سبق تجدر الاشارة الى ان العلم توصل أيضا الى استعمال تقنيات جديدة في مجال البحث الجنائي للجرائم، فالتكنولوجيا بدورها تقدم تسهيلات لأجهزة الامن التي تساهم في الرفع من كفاءتها للتصدي للجرائم مع استعمال أجهزة الكمبيوتر والانترنت بأساليب تحدث ثورة في وسائل البحث الجنائي و الكشف عن الحقائق القضائية .

أولا: جهاز الكمبيوتر :

استعانت مؤسسات الامن في كثير من الدول بجهاز الكومبيوتر ، حيث استخدم في الولايات المتحدة الامريكية و فرنسا وبريطانيا في عمل تقارير واقعية عن عدة حوادث مبينين فيها نوع الجريمة و الاسلوب الاجرامي المعتمد و ظروف ارتكابها ، فهو يستعمل في كشف عن جرائم التزوير و جوازات السفر ، و البيانات المدخرة في جهاز الكومبيوتر هي بيانات يقينية ، و يلجأ اليها متى دعت الحاجة الى ذلك .

أما بالنسبة للشرطة العلمية الجزائرية فيعتبر الكمبيوتر أحد أهم الأجهزة تحتويها مخابرها لما لها مندور فعال في مختلف العمليات ، فنجد مجال البصمات الكومبيوتر هو من يتولى فحصها ووضع التقسيمات الفنية لها وهذا تحت اشراف خبير مختص[2] .

و يعتمد المخبر المركزي للشرطة العلمية بالعاصمة على الكمبيوتر لنظام البصمة الآلي "Afis" افيس فهذا النظام هو أكثر تطور اليوم في العالم لتميزه بالدقة و السرعة في مضاهاة صور بصمات الاصابع فيدير هذا النظام المعلومات المتوفرة عبر الكمبيوتر المركزي و يقوم هذا الاخير بإرسال نتائج مقارنة الأصابع الى مختلف

[1] المرجع نفسه ص 294و 295
[2] قدري عبد الفتاح الشهاوي المرجع السابق ص 36 و 37

الانظمة الفرعية ، فيتم حفضها في أقراص بصرية و يمكن الرجوع اليها بواسطة الكومبيوتر المركزي لتحديث المعطيات .

و أهم هذه العمليات التي يقوم الكمبيوتر على ضوء نظام أفيس "Afis" :

- مقارنة بصمات معلومة مخزنة في الجهاز مع بصمات المجهولة و جدت في مسرح الجريمة لاكتشاف صاحبها.
- مقارنة بصمات مجهولة و مخزنة مع بصمات معلومة لأفراد مشتبه فيهم في ارتكابهم للجريمة محل التحقيق .

مقارنة بصمات مجهولة و مخزنة بالجهاز مع بصمات أخري مجهولة وجدت بمسرح الجريمة و هذا لتبيان تكرار الجرائم فوجود الكمبيوتر في مجال التحقيق الجنائي من الأمور الهامة و كذا استخدامه في اطار نظام أفيس هذا ما يسهل عملية البحث الجنائي[1] .

فجهاز الكمبيوتر أصبح لغة العصر، و قد حل الكثير من الألغاز والجرائم الغامضة ومع تقدم تقنيات الجرائم فقد خطب العالم خطوة كبيرة و هامة بإنشاء شبكة الانترنت.

ثانيا: الأنترنت :

أصبحت الانترنت الوسيلة العملية ذات التقنية العالمية التي يعتمد عليها مخابر الشرطة العلمية في البحث الجنائي، فيعض المجرمون أصبحوا يستغلوا هذه الشبكة في ارتكاب الجرائم، خاصة عصابات الجريمة المنظمة العابرة لحدود.

فقد أثبتت المؤشرات أن هذه الشبكة حققت الكثير من المعجزات في مجال البحث الجنائي ، فقد تمكنت الهديد من الدول كألمانيا و بريطانيا و فرنسا في استخدام الأنترنت لضبط المجرمون ، فتمكن هذه الشبكة

[1] العقيد بدر خالد خليفة محاور تطوير الشرطة العلمية و التقنية و عصرنتها في البلدان العربية محاضرة في اطار المؤتمر

من التعرف على كل حالات المشبوهة في كافة أنحاء العالم بالاتصال بالمنظمة الدولية للشرطة الجنائية "إنتربول"[1].

الا أن الانترنت التي لها دور فعال في البحث الجنائي وكذا استعمالها في كافة مجالات الحياة ، الا أنها أصبحت من الضحايا النشاط الاجرامي كون أن هنالك جرائم ترتكب بواسطتها كسرقة المعلومات و استغلالها في غسيل الأموال .

ولهذا لابد من التسليم بالدور الجبار الذي تلعبه هذه الوسائل العلمية في مجال البحث الجنائي ، فهي الأساس في التعرف على الاثر الجنائي الذي يعتمد عليه في كشف و اثبات الجرائم .

المطلب الثاني : الهياكل الادارية للشرطة العلمية

ان للمخبر المركزي للشرطة العلمية بالعاصمة تقسيمات داخلية هي تقريبا نفسها في كثير من الدول و ينقسم المخبر المركزي للشرطة العلمية بالعاصمة الى مصلحتين رئيستين هما :

المصلحة المركزية لمخابر الشرطة العلمية و المصلحة المركزية لتحقيق الشخصية

الفرعالأول: المصلحة المركزية لمخابر الشرطة العلمية

تشمل هاته المصلحة على دائرتين هما : الدائرة التقنية و الدائرة العلمية .

أولا: الدائرةالتقنية:

و تتمثل في أربعة فروع هي : الخطوط و الوثائق ، الاسلحة و القذائف ، المتفجرات و الحرائق ، مقارنة الأصوات .

[1] قدري عبد الفتاح الشهاوي المرجع السابق ص 47 و 48

أ- فرع الخطوط و الوثائق :

تتمثل في فحص المستندات و الوثائق الادارية كجوزات السفر ، رخص السياقة .... لاكتشاف التزوير و كذلك فحص الرسائل المكتوبة لمعرفة صحة الكتابة و معناها، الخطوط اليدوية و تحليل الاحبار ومواد الكتابة وآلاتها و أنواعها .

أما بالنسبة لتزوير العملة فيعتمد أخصائيو هذا النوع على تحديد نوع الحبر ، الورق ، الالوان ، الارقام التسلسلية ، و غيرها من العناصر المحددة للأوراق النقدية ، و يستعملون في ذلك مختلف أنوع الأشعة و التقنيات المتطورة [1].

ب- فرع الاسلحة و القذائف :

مهمة هذا الفرع هي تحديد نوعية السلاح الذي ارتكبت به الجريمة سواء أسلحة نارية كالمسدس ، أو قذائف ، و يتم هذا التحديد عن طريق معرفة نوع العيار الناري المطلق ، بعدها يتم تحديد هل الطلقة أطلقت عمدا أم عن طريق الخطأ ، و هذا عن طريق قياس قوة العيار الناري ، بالإضافة إلى ذلك يتم فحص الظرف أو كبسولة الطلقة La douille ، و المقذوف La balle ، مع تحديد مسافة مسار الرمي ، البحث عن المسحوق أي البارود ، و في الأخير التعرف على الرقم التسلسلي للسلاح .

ت- فرع المتفجرات و الحراق :

يقوم هذا الفرع بفحص بقايا المواد المتفجرة ، ثم مقارنتها بتلك التي رفعت من مسرح الجريمة لتحديد مصدر القنبلة أو المادة المتفجرة ، أو حتى محاولة معرفة هوية الشخص المسؤول عن هذه التفجيرات . كما يختص هذا الفرع بتحليل مخلفات آثار الحريق و من ثم تحديد مسبباته [2].

[1] مخبر الشرطة العلمية خبرة عالية و تكنولوجيا متطورة "، المرجع السابق ص 12 و13

[2] عمر الشيخ الأصم نظام الرقابة النوعية في المختبرات الجنائية في الدول العربية أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض 1999 ص21

ث– فرع مقارنة الاصوات :

يهدف هذا الفرع إلى تحديد هوية المتكلم عن طريق جهاز قياس الصوت أو تحليل الصوت Sonagraphe ، قصد معرفة صاحبه ، حيث تجرى مقارنة و مضاهاة الصوت مع أصوات مرجعية عديدة مخزنة أصلا لدى الشرطة العلمية لأشخاص مشبوهين أو متهمين ، و تعتبر بذلك تقنية مقارنة الأصوات آخر صيحة في تكنولوجيا تحقيق الشخصية[1].

ثانيا: الدائرة العلمية :

وتضم هذه الدائرة فرع البيولوجية و البصمة الوراثية و فرع مراقبة النوعية الغذائية فرع الكيماء الشرعية و المخدرات و فرع علم التسمم و فرع علم الطب الشرعي .

أ. فرع البيولوجية و البصمة الوراثية :

تتمثل مهمة هذا الفرع في البحث عن الآثار البيولوجية كالشعر و الأظافر ، و كذا السوائل و الإفرازات الحيوية كالدم ، العرق ، السائل المنوي و اللعاب ، مع تحديد مصدرها و طبيعتها . كما يتم استخدام تقنية البصمة الوراثية ADN للتعرف على مجهولي الهوية و قضايا البنوة . و يشرف على هذا الفرع دكتور مختص بمساعدة تقنيين مختصين[2] .

ب.فرع مراقبة النوعية الغذائية:

كان هذا الفرع يسمى بفرع البكتيريولوجيا ،و يتم على مستواه تحليل المادة الغذائية التي تتسبب في إحداث حالات التسمم من جهة ، و الكشف عن نوعية و جودة هذه المادة الغذائية ، وهذا بواسطة تحاليل تكون خاضعة للمقاييس الدولية و مقاييس جزائرية تحدد من خبراء مختصين في ميدان صناعة

[1] خربوش فوزية الادلة العلمية مرجع سابق ص 131 و 132
[2] مخبر الشرطة العلمية خبرة عالية و تكنولوجيا متطورة "، المرجع السابق ص 10

المواد الغذائية ، و كذا طبقا للقانون الخاص بحماية المستهلك و من جهة أخرى تقوم أيضا بإجراء تحاليل جرثومية للمياه المعدنية[1].

ت.فرع الكيماء الشرعية و المخدرات :

يعمل بهذا الفرع مهندسون كيميائيون مهمتهم إجراء تحاليل على مختلف المواد المجهولة التي يعثر عليها بمسرح الجريمة ، و كذا تحليل المواد المشكوك فيها على أنها مخدرات لمعرفة هل هي فعلا مخدرات أم لا ، مع تصنيفها و تحديد نوعها .

ث.فرع علم التسمم :

يعمل مختصو هذا الفرع مباشرة مع مصلحة الطب الشرعي ، التي تزودهم بالمواد المراد تحليلها لمعرفة محتوياتها ، و السبب الذي أدى إلى الوفاة ،كتحليل محتويات المعدة و الأمعاء و الكبد للتعرف على المواد السامة و تحديد درجة خطورتها [2].

و من أمثلة هذه المواد مادة الزرنيخ و الخمور بأنواعها ،كما يقوم هذا الفرع بتحليل الدم للبحث عن نسبة الكحول فيه وهذا في جنح السياقة في حالة سكر .

ج. فرع الطب الشرعي :

يقوم الطبيب الشرعي بدور كبير لا يستهان به في مجال التحقيقات الجنائية حيث تتمثل مهامه الأكثر أهمية في تشريح جثث الضحايا لمعرفة السبب المؤدي للوفاة و كيفية حدوثها ،كما أن له دورا في استخراج الجثث المدفونة و تشريحها ، و من ثم يجند هذا الفرع إمكانيات العلوم الطبيعية و الوسائل التكنولوجية الحديثة لهذا الغرض حتى تكون النتائج على قدر كبير من الدقة و الوضوح[3] .

---

[1] المرجع نفسه ص 11

[2] عمر الشيخ الأصم المرجع السابق ص 19

[3] يوسف قادري : **"الطب الشرعي و المحاكمة العادلة "**، محاضرة ألقيت بمناسبة أشغال الملتقى الوطني حول الطب الشرعي القضائي ، الواقع و الآفاق يومي 25 و 26 ماي 2004 ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2006 ، ص 53 إلى 61 .

الفرع الثاني : المصلحة المركزية لتحقيق الشخصية

ان الوظيفة الاساسية التي تقوم بها هاته المصلحة هو الكشف عن هوية المجرمين الذين يخفون شخصيتهم تحت أسماء مستعارة أو انتحال شخصيات حقيقية أو وهمية أو حتي بالتزوير ، و تتكون هذه المصلحة من ثلاث مكاتب مكتب الدراسات و التكوين ، مكتب المراقبة و تسيير المراكز ، مكتب المحفوظات .

أولا: مكتب الدراسات و التكوين :

يضم هذا المكتب أربعة أقسام و هي : قسم الدراسات و التجهيز ، قسم الآثار ، قسم التكوين ، و أخيرا قسم الرسم الوصفي Portrait robot و يعتبر هذا الأخير تقنية تهدف إلى وضع صورة تقريبية لوجه للمتهم ، و هذا عن طريق الأوصاف التي يقدمها الضحية أو الشهود الذين تمكنوا من رؤية ملامح وجه مرتكب الجريمة .

ثانيا: مكتب المراقبة و تسيير المراكز :

يتفرع هذا المكتب إلى قسمين : قسم المراقبة و قسم التسيير و هدف كل منهما هو التنسيق بين مختلف المصالح و المخابر و تسييرها و مراقبة عملها .

ثالثا: مكتب المحفوظات :

يحتوي هذا المكتب على أكثر من 230 ألف بطاقة بصميه و نطقية لمجرمين و مشتبه فيهم ، و كلهم مسجلين في نظام البصمة الآلي AFIS ، كما يحتوي على بصمات الآلات الراقنة و التي تعتبر كبصمات أصابع الإنسان حيث لا يمكن أن تجتمع آلتان للرقن في نفس الكتابة .

يتفرع هذا المكتب إلى قسم تسيير المحفوظات ، قسم الاستغلال و كذا قسم نظام AFIS الذي يقوم عليه الرئيس المكلف بالنظام و يعمل تحت سلطته فرقتين للبحث : الأولى هي فرقة التعريف تكمن مهمتها في التحقيق حول شخصية الأفراد الذين تقدمهم مختلف إدارات الشرطة ، كما تبحث عن السوابق

العدلية لهؤلاء و تقديم المعلومات اللازمة للنيابة و إدارات الشرطة عن الذين تم القبض عليهم إضافة إلى ذلك تقوم هذه الفرقة بتحديد الشخصية من خلال مسك بطاقات التعريف للمجرمين .

الدوليين المطلوب البحث عنهم ،كما تعمل على التعرف على الجثث المجهولة ، في حين أن فرقة بطاقات الاستعلام تقوم بحفظ جميع البصمات الواردة إليها من فرقة التعريف[1] .

[1] **مخبر الشرطة العلمية خبرة عالية و تكنولوجيا متطورة "**، المرجع السابق ص 50 و 51

الفصل الثاني : طرق الكشف و اثبات الجريمة من طرف الشرطة العلمية

تمهيد

الجريمة باعتبارها جزءا من السلوك الاجتماعي للإنسان فإن كل مجتمع لا يخلو منها، و ستستمر إلى أن يرث الله الأرض و من عليها. و مع انفتاح المجتمعات و الثقافات على بعضها البعض، أصبحت الجريمة أكثر تطورا، و من أجل ذلك صارت طرق البحث و الوسائل العلمية الحديثة المستخدمة في الكشف عن الجريمة تلاحقها في تطور سريع أيضا.وستظل المعركة قائمة بين المجرم و المجتمع، حيث يكسب هذا الأخير في معظم الأحيان حين يتم القبض على المتهم و الحكم عليه بالعقاب المناسب، لكن المجرم يكسب أيضا في أحيان قليلة حين لا تستطيع يد العدالة الوصول إليه.

و تعتبر نقطة الانطلاق في أغلب التحقيقات بناء على الأثار الجائية و التي تصبح بعد فحصها أدلة مادية و هي عبارة عن أدلة محسوسة و ملموسة و ان مصدر هذه الاثار هو مسرح الجريمة و تختلف هذه الاثار من حيث مصدرها فمنها بيولوجي مصدره جسم الانسان يتركه مرتكب الجريمة كبصمات الأصابع اثار الأقدام الشعر الأظافر الدماء و غيرها .

و منها ما هو غير بيولوجي يخص الأدوات المستعملة في ارتكاب الجريمة اضافة الى نوع اخر من الأثار قد يفيد كثيرا في كشف عن الحقيقة مثلا بقايا الملابس الألياف و الاتربة و كل أثر من هذه الأثار و تهتم مخابر الشرطة العلمية بفحصه طبقا لأسلوب معين يتلاءم و طبيعة الأثار لتتحصل في الأخير على النتائج دقيقة تقدم للعدلة .

و تفصيلا لدور الشرطة العلمية في مسرح الجريمة ، قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين أساسين : و قد تطرقنا في المبحث الأول دور الشرطة العلمية في كشف مسرح الجريمة أما المبحث الثاني الاجراءات التي تتبعها الشرطة العلمية لإثبات الجريمة .

المبحث الاول : دور الشرطة العلمية في مسرح الجريمة

يعد مسرح الجريمة المفتاح لحل لغز أي جريمة ، فهو اللبنة الأولى و الهامة لبداية التعامل مع القضية ، فإذا صلحت الإجراءات المتخذة في مسرح الجريمة صلح مسار التحقيق في القضية بأكملها .

إن تفحص مسرح الجريمة هو عمل في غاية المهنية و التخصصية و يتطلب سنوات عديدة من الخبرة العملية الممتزجة مع التعليم و التدريب المستمر ، لذلك يخضع خبراء مسرح الجريمة التابعين للشرطة العلمية لتكوين مكثف في هذا الميدان ،كما يتم توفير أحدث الوسائل و المعدات التي تسهل عمل هؤلاء الخبراء على مسرح الحادث . لذلك جزأنا دراسة هذا المبحث إلى مطلبين الأول خصصناه لدراسة مفهوم مسرح الجريمة ، و الثاني نخصصه لدراسة الدلالات الفنية لمسرح الجريمة .

المطلبالأول: مفهوم مسرح الجريمة

ان مسرح الجريمة هو ذلك الشاهد الصامت عن اسرار الجريمة و مكونتها باعتبار أن هذه الاخيرة قد وقعت على أرضه و فوق سطحه ، و اذا كان التطور التقني قد رافق أساليب ارتكاب الجرائم وأدائها ، فان ذلك لابد أن يوكبه اتباع وسائل تحوله من الشاهد الصامت الى شاهدا ينطق عن الحقيقة ، فمسرح الجريمة بالنسبة للشرطة العلمية أو المحقق يعتبر حلقة الأهم من بين الحلقات الأخرى التي تستطيع التعامل معها في هذه المرحلة ،لأنه مستودع الأساسي المضمون لجميع الأدلة ، الذي يقضي و جوب التفكير في الاساليب القادرة على أن تحول مسرح الجريمة من مجرد معطيات جامدة الى شواهد حية ، تستطيع أن توجه المحقق أو خبير الشرطة العلمية و تقدم له أدلة ناطقة تعينه في النهاية على حسن استرجاع الجريمة حال ارتكابها و فك ألغازها و يبقي هذا الاخير هو الحل الوحيد من أجل الوصول الى معرفة هوية الجاني .

و لاشك أن كل مجرم يرتكب جريمة من الجرائم يضع أمامه أمل عدم ضبطه و اكتشافه من قبل الشرطة ، و لما شعر المجرم الحديث بخطورة إمكانية كشفه أخذ يحرص على عدم ترك أي أثر بمسرح الجريمة كلبس القفازات لتفادي ترك بصماته ، و العمل في الأخير على محو جميع الآثار التي تكون عالقة بمسرح الحادث و التي قد تدل عليه ، لكن يبقى هذا الأخير الفرصة الوحيدة لجهات التحقيق للوصول إلى المجرم .

الفرعالأول: تعريف مسرح الجريمة (أنظرالملحق 06)

إن معظم الجرائم التي تقع تخلف وراءها عناصر أساسية هي : الجاني ، المجني عليه ، أداة الجريمة و مسرح الجريمة ، و يعتبر هذا الأخير مستودع أسرار الجريمة المرتكبة ، فمنه تنبثق كافة الأدلة ، فهو بمثابة الشاهد الصامت الذي إذا أحسن المحقق استنطاقه حصل على معلومات مؤكدة.

يؤثر كل عنصر من العناصر السابقة للجريمة و يتأثر بالعناصر الأخرى و بالتالي يأخذ و ينقل آثاره إلى بقية العناصر ، و هي أساس نظرية العالم الفرنسي لوكاردليونز 1918 التي تسمى بنظرية المبادلة حيث يقول : " إذا تلامس شيئيان فلابد أن يترك أحدهما أثره على الآخر "، و هذه النظرية هي أساس عمل فريق البحث بمسرح الجريمة[1].

لقد اختلف فقهاء علم الإجرام حول تحديد مسرح الجريمة و تعريفه حيث قصره البعض على مكان ارتكاب الجريمة ، بينما يرى البعض الآخر أنه يمتد إلى الأماكن المحيطة به و أماكن الإخفاء و غيرها ، و قد يرى البعضالآخر بضرورة التوسع في مفهوم مسرح الجريمة ، حيث يحدد بأنه المكان أو مجموع الأماكن التي تشهد مراحل الجريمة من إعداد ، تحضير و تنفيذ ، و الذي تنبثق منه كافة الأدلة[2] .

[1] هشام عبد الحميد فرج :"معاينة مسرح الجريمة لأعضاء القضاء و النيابة و المحاماة و الشرطة و الطب الشرعي" ، الطبعة الأولى ، مطابع الولاء الحديثة القاهرة ، نوفمبر 2004 ص 03 .

[2] "www.kfsc.edu.sa"، عرض كتاب لمنصور بن عمر المعايطة : الأدلة الجنائية.

و يقصد بها الاخير بانه " هو المكان أو مجموعة الأماكن التي تشهد مرحلة تنفيذ الجريمة و احتوى على الاثار المختلفة عن ارتكابها و يعتبر ملحقا لمسرح الجريمة كل من شهد مرحلة من مراحلها المتعددة أي أنه المساحة المشتملة على وقوع الجريمة [1]".

ليس بالضرورة أن يكون مسرح الجريمة الابتدائي هو مكان وقوع الجريمة ، فقد تحدث الجريمة في مكان يصاب فيه الضحية ، ثم يتحامل على نفسه و يتحرك من ذلك المكان إلى مكان آخر أين يلفظ أنفاسه الأخيرة ، و قد ينقله الجاني بعد قتله إلى مكان آخر محاولا إخفاء جثمانه حتى لا يكتشف أمره ، و من ثم فمكان تواجد الجثة يعتبر مسرح الحادث الابتدائي ، و الذي قد يقود إلى مسرح الجريمة الحقيقي بعد فحصه و تقصي جميع الآثار العالقة به . و منه فقد يكون لجريمة واحدة أكثر من مسرح، و الذي يشمل بذلك:

- ❖ مكان حدوث الجريمة الحقيقي.
- ❖ مكان حدوث الوفاة.
- ❖ مكان وجود أي أثر مادي يتصل بالجريمة.
- ❖ أداة نقل الجثة كالسيارة مثلا.
- ❖ منزلالمتهم.
- ❖ المكان الذي لجأ إليه المتهم بعد هروبه .

لكن رغم ذلك ، غالبا ما يتم استدعاء الشرطة إلى مكان وجود الجثة باعتباره المفتاح الأول لحل لغز الجريمة ، و لوجود آثار مادية غزيرة بهذا الموقع و التي قد توصل إلى أماكن أخرى كمكان وقوع الجريمة إن لم يكن نفسه ، أو مكان تواجد سلاح الجريمة ، أو حتى مكان تواجد الجاني [1] .

[1] فادي الحبشي المعاينة الفنية لمسرح الجريمة دار النشر بالمركز العربي للدراسات و التدريب الرياض 1995 ص 32

وعليه يمكن أن نعرف مسرح الجريمة : " هو المكان الذي تنبثق منه كافة الأدلة فهو الذي يزود رجل الشرطة العلمية بنقطة البدء في بحثه عن الفاعل ، و يكشف عن معلومات هامة لمن يفيد بعد ذلك من الاخصائيين ، لذلك فان مسرح الجريمة اما يكون مكانا واحد أو عدة أماكن متصلة أو متباعدة تكون في مجملها مسرح جريمة ، فكل مكان يستدل منه على أثر مرتبط بالجريمة محل البحث و يكون جزءا من مسرحها [2]"

بذلك يمكن القول بأن مسرح الجريمة يعتبر ملكا مؤقتا لسلطات التحقيق بعد علمها بوقوع الجريمة لإشرافها المطلق عليه، و لها أن تتحفظ على هذا المكان و تعين عليه الحراسة اللازمة للحفاظ على الآثارالجنائية.

الفرع الثاني: أهمية مسرح الجريمة

تظهر أهمية مسرح الجريمة من الناحية الجنائية في تبيان وقوع الجريمة و مكان فعلها المادي، حيث يعتبر المصدر الرئيسي للأدلة المادية التي يعتمد عليها في إدانة الجناة، و يساعد في تحديد الأسلوب الإجرامي و وقت ارتكابه و غيرها من المعلومات التي تفيد سير التحقيق. كما أن لمسرح الحادث أهمية قصوى في إعادة تمثيل الجريمة التي يأمر بها قاضي التحقيق فقد يحمل المتهم على الاعتراف بارتكابه الجريمة بعد أن يسترجع أمامه كل الخطوات التي قام بها عند ارتكابه للجريمة .

و إذا كان مسرح الجريمة عبارة عن نقل صورة صامتة لما حدث به، فإن إعادة تمثيل الجريمة هو نقل صورة متحركة عنها لذلك يسمى كذلك بـ " استنطاق مسرح الجريمة [3]" .

---

[1] هشام عبد الحميد فرج : "معاينة مسرح الجريمة لأعضاء القضاء و النيابة و المحاماة و الشرطة و الطب الشرعي"، المرجع السابق ص 04 . 05 .

[2] طارق ابراهيم الدسوقي عطية مسرح الجريمة في ضوء القواعد الاجرامية و الاساليب الفنية دار الجامعة الاسكندرية 2012 ص 45

[3] عبد الفتاح مراد : "التحقيق الجنائي التطبيقي"، المرجع السابق ص 271 .

يتم اللجوء إلى إجراء إعادة تمثيل الجريمة غالبا في الجنايات ، كما يمكن اللجوء إليه في الجنح الهامة ،و يأمر به قاضي التحقيق حسب ملاءمة الإجراء ، و يكون ملائما عندما يحتمل تنفيذ الجريمة عدة تأويلات بناء على التصريحات المتناقضة للمتهم و كذا تضاربها و تصريحات الضحية و الشهود ، و حضور المتهم هذا الإجراء ضروري للغاية لاسيما من أجل تحقيق المواجهة بين المتهم و مسرح الجريمة ، لأن ذلك قد يسوقه إلى الاعتراف بارتكابه الجريمة أو حتى يذكر تفاصيل أخرى عن الجريمة كانت غامضة ، و على المحقق فتي الأخير إثبات تنفيذ إجراء إعادة تمثيل الجريمة بناء على محضر به وصف تفصيلي للعملية من حيث التحديد الدقيق لمسرح الجريمة ، و ذكر كل ما يصدر من أقوال و أفعال عن كل من له صلة بالواقعة الجنائية [1] .

الفرع الثالث: أنواع مسرح الجريمة

ان مسرح الجريمة تتنوع حسب الرقعة المكانية التي ارتكبت فيها الجريمة و التي سنتناولها فيما يلي :

أولا : مسرح الجريمة المغلق (الداخلي)

هو المكان المحدد الذي ارتكبت فيه الجريمة يمكن غلقه ، وهو الذي يوجد داخل المباني السكنية أو التجارية و كل الأماكن التي يمكن غلقها و السيطرة عليه ، و يشمل المسرح أيضا أماكن الدخول و الخروج بالإضافة الى ملحقات المسرح من أبنية و كذلك منطقة السلم و الدهاليز ، و من أهم خصائصه .

أ. له مدخل و منافذ يمكن فحصها و معاينتها ، و تتمثل في الباب و مكان الذي فحصه و تحديد طريقة الدخول ، و الأداة المستخدمة للوصول الى داخل مسرح الجريمة .

ب. تحديد وقت ارتكاب الجريمة ، و مثال ذلك العثور على أداة اضاءة يدوية ثم استخدامها في الحادث تفيد بأن الجريمة ارتكبت ليلا .

[1] عبد الفتاح مراد : نفس المرجع ص 271

ت. تحديد عدد الجناة المنفذين للجريمة و جود دور كامل منهم، ومثال ذلك نقل خزنة كبيرة و ثقيلة أو تحركها من مكانها دليل على تعدد الجنات.

ثانيا:مسرح الجريمة المفتوح (الخارجي)

يعني مسرح الجريمة المفتوح هو حالة عدم وجود حدود له وانطلاق مساحته لمقاييس مترامية مثل : الاراضي الزراعية أو الطريق السريع ، و الاماكن المكشوفة المهجورة

وتعد هذه الاماكن مسرحا جيدا لارتكاب الجريمة ، حيث ينجح الجاني لارتكاب جريمته أملا في طمس معالم الأدلة التي يرتكبها و التي قد تساهم في كشف غموض الجريمة و تحديد فاعلها ، ومن خصائصه [1] :

أ. يساعد على تحديد مكان ارتكاب الجريمة الحقيقي ، و فيما اذا كانت قد ارتكبت في ذات المكان الذي تم اكتشافها فيه ، أم أنها دارت فصولها في مكان اخر. ثم استقرت في مكان اكتشافها، وهذا يدل على أنه تم نقلها.

ب. تحديد خط سير الجناة في الوصول اليه أو الهروب فيه و الوسيلة المستخدمة ، عن طريق الاثار المتروكة وما يعثر عليه من اثار اقدم مثل : العثور على الاثار أقدام في ارضية طينية أو العثور على اطارات السيارات على الأرض .

ت. تحديد صلة بين الجاني والمجني عليه في حال اذا ما تم استدراجه اليه أو بمحض ارادته و ذلك من أثار العنف التي يتركها الجاني على ملابس المجني عليه .

ث. باستعراض مسرح الجريمة و تنفيذ المعاينة الدقيقة له يمكن الوقوف على الأماكن التي يجب على ضباط الشرطة القضائية تفتيشها، و ضبط الأشياء المتخلفة عن الجريمة كأدلة مادية.

[1] طارق ابراهيم الدسوقي عطية المرجع السابق ص 53 و 54

ج. يحدد مسرح الجريمة الخبراء الواجب استعانة بيهم من الادلة الجنائية ، نظرا لتعدد التخصصات كما يحدد مسرح الجريمة الشهود الواجب سماع شهادتهم و التي ترسم ملامح الأحداث وتطورها في الجريمة غير أنه ما يجب التأكيد عليه هو ضرورة الاسراع للوصول اليه و المحافظة على اثار الموجودة فيه ، بسبب أن مسرح الجريمة المفتوح مسموح به للجميع فبإمكان أي شخص معاينته و العبث به .

ثالثا: مسرح الجريمة تحت الماء

قد يرتكب المجرمون جرائمهم تحت الماء أ في اليابسة و يلقون بالأدلة المستخدمة في الجريمة تحت الماء ،كمن يلقي جثة المجني عليه بعد القتل في الماء و بعد أيام تطفو الجثة بعد ان تصاب بالتيبس الرمي وقد لا تطفو في حالة ربط الجثة بجسم ثقيل الوزن كالحجر أو قطعة كبيرة من الحديد ، فتظل مطمورة في العمق مما يستلزم انزال الغواصين للبحث عنها.

و للمحافظة على مسرح الجريمة تحت الماء يتطلب اتباع ترتيبات خاصة ، و التي تتمثل في حساب سرعة التيار المائية و اتجاهها وكثافة الشيء المطلوب البحث عنه و أخذ المسافة المناسبة التي يمكن أن يتحرك فيها الأثر المادي بسبب حركة الماء [1].

رابعا: مسرح الجريمة المتحرك

تتنوع مسارح الجريمة كذلك حسب شكل المكان الذي ارتكبت فيه الجريمة سواء أكان عقارا أو منقولا فمسرح الجريمة العقاري هو الذي يقع أرض ثابتة، أما مسرح الجريمة المنقول فيقع في أماكن متحركة بطبيعتها كالجرائم التي تقع في السفن و الطائرات[2] .

[1] المرجع نفسه ص 53 و 54

[2] عبد الفتاح عبد اللطيف جبارة اجراءات المعاينة الفنية لمسرح الجريمة دار مكتبة للنشر و التوزيع ط1 عمان 2010 ص 24 و 25

المطلب الثاني: الدلالات الفنية لمسرح الجريمة

لمسرح الجريمة دلالات فنية واضحة تتعلق بتبيان وقوع الجريمة من عدمه ، و كذا الهدف منها و البا حث عليها ، و فيما إذا كانت عمدية أم ناتجة عن خطأ ، و مختلف الأدلة التي تنتج عنها ، كما أن له دلالة قوية فيما يتعلق بأطراف الجريمة ، و كل ما جرى بينهم أثناء وقوعها ، و من ثم نوضح هذه الدلالات من خلال فرعين : حيث ندرس أولا دلالة مسرح الجريمة على الواقعة الإجرامية و أدلتها ، و ثانيا دلالة مسرح الجريمة على أطرافها .

الفرع الأول: دلالات مسرح الجريمة

لا يخلو مسرح الجريمة من آثار لها أهميتها في التحقيق ، و هذه الآثار تعد من أهم ما يستعين به المحقق في تحقيقه للوصول إلى اكتشاف الجاني و كذا ارتكاب الجريمة و كيفية تنفيذها ، بل تعد هذه الآثار هي الغاية التي يسعى المحقق إليها من وراء المعاينة التي يقوم بها فيضع يده على علامات و ماديات لها دلالتها ، و تعبر عن أمور عديدة .و هي آثار كثيرة لا يمكن حصرها تختلف من جريمة إلى أخرى ، و تتوقف وجودا و عدما باختلاف المجرمين أنفسهم ، فمنهم من يبلغ به الذكاء و الحرص مبلغا كبيرا فيزيل بقدر الإمكان الآثار التي قد تنم عن شخصيته ، حيث يغسل ملابسه الملطخة بالدماء ، أو يدفن الجثة في مكان غير مسرح الجريمة حتى لا يهتدي إليها أحد ، ومنهم من يفوته ذلكبسبب الارتباك الذي يسببه ارتكاب الجريمة .

و لكن الجاني مهما أوتي من الفطنة و الحذر ، فلابد أن ينسى اتخاذ بعض الاحتياطات ، و بذلك فإن مسرح الجريمة و إن لم يجد به خبراء مسرح الحادث أي أثر مادي ظاهر ، فإنه تبقى به بعض الآثار الدقيقة التي لا ترى بالعين المجردة[1] .

إن معاينة مسرح الجريمة و تفتيشه هو الذي يبين وقوع الجريمة من عدمه. فوجود طعنات عديدة بالجثة مثلا يدل صراحة على حدوث جريمة قتل و ليس انتحار أو وفاة طبيعية و على العكس فإن وجود الحذاء بجوار كرسي أو منضدة و في نفس المكان تتدلى جثة يدل على أن الواقعة هي انتحار ، و وجود الخزنة الخاصة بالمنزل أو المحل مكسورة يدل على وقوع سرقة[2] .

ليس هذا فحسب، بل إن مسرح الجريمة يؤكد وقوع الجريمة حتى و لو انعدم محلها، فقد يلجأ الجاني إلى نقل محل الجريمة كالجثة مثلا إلى مكان آخر، إلا أن معاينة مسرح الجريمة يؤكد حدوثها كأن يعثر على بقع دموية أو غيرها من الآثار. كما يتيح مسرح الجريمة تحديد مكان ارتكابها، فالعثور على جثة داخل سيارة و عليها آثار أتربة أو مخلفات زراعية يدل على أن الجريمة وقعت بمكان آخر غير مكان اكتشافها[3] .

يحدد كذلك مسرح الجريمة نوع هذه الجريمة ، فوجود آثار الاحتراق و آثار الأعيرة النارية بجثة القتيل تدل على أن جريمة القتل نفذت باستعمال سلاح ناري ، و وجود بقع منوية على فراش المجني عليها أو مشاهدة آثار أخرى كسحجاتظفرية حول عنقها تدل على جريمة الاغتصاب وقعت بالقوة ... الخ [4]

[1] عبد الفتاح مراد : "التحقيق الجنائي التطبيقي"، المرجع السابق ص 272 . 273 .

[2] أحمد عبد اللطيف الفقي :" الشرطة و حقوق ضحايا الجريمة"، سلسلة حقوق ضحايا الجريمة ، دار الفجر للنشر و التوزيع 2003 ص 58

[3] أحمد عبد اللطيف الفقي : نفس المرجع ص 58 . 59

[4] عبد الفتاح مراد: المرجع السابق ص 274 .

فوجود كذلك المصابيح مضاءة نهار على غير العادة يدل على أن الواقعة ارتكبت نهارا و قد يحدد حتى يوم وقوع الجريمة من خلال الصحف الموجودة بالمنزل أو نتيجة تعفن الأطعمة ويبين كذلك مسرح الجريمة ما اذا وقعت الجريمة عمدا أو عن طريق الخطأ ، كما يحدد مسرح الجريمة الهدف من ارتكابها ، فعند رؤية محتويات الشقة مبعثرة و الأبواب أو الخزائن مكسورة ، مع اختفاء بعض المحتويات فالدافع هنا هو السرقة فقط ، في حين إذا وجدت عدة طعنات بالجثة دون أن تمس الشقة أية تغييرات أو بعثرة لأثاثها ، فيظهر ذلك أن دافع الجريمة هو الانتقام .

وبالتالي فان مسرح الجريمة و بتحديد الاثار التي يخلفها الجاني يمكن تحديد اختصاص الخبراء الواجب انتقالهم الى مسرح الجريمة و الاستعانة بهم في سير التحقيق و فك رموز الجريمة و ضبط الفاعل[1] .

الفرع الثاني: دلالة مسرح الجريمة على أطرف الجريمة

إن مهمة رجل الشرطة و خبراء مسرح الحادث في مسرح الجريمة هي جمع أكبر قدر من الحقائق التي توصل إلى التعرف على الجاني ، و الكشف عن مكانه و تقديم الأدلة التي تؤيد اتهامه ، لأن الجاني حال ارتكابه للجريمة يكون في حالة غير طبيعية ، مما يؤدي إلى تساقط بعض معلقاته ، كبقايا سيجارته ، شعرة من رأسه ، حافظة نقوده ، ساعة معصمه ...إلخ ، وخاصة بصمات أصابعه بحيث لا يمكنه تذكر كل الأشياء التي لمسها بمسرح الجريمة حتى يمحي آثارها .

فان مسرح الجريمة يحدد عدد الجناة و دور كل واحد منهم و هذا تبين أن هناك مسروقات عديدة و أجهزة ثقيلة فلا يمكن تصور شخص واحد قام بذلك بمفرده.

[1] أحمد عبد اللطيف الفقي : "الشرطة و حقوق ضحايا الجريمة"، المرجع السابق ص 60

قد يدرك الجاني في بعض الحالات أن تحديد شخصية المجني عليه سيكشف أمره لوجود خلافات قديمة بينهما معلومة لدى الجميع ، فيعمد إلى محاولة تضليل الشرطة بقيامه بتجريد الجثة من وثائق الهوية أو تشويهها أو حتى حرقها ، و هنا يكون تحديد شخصية المجني عليه من أهم الأمور التي من شأنها الوصول إلى ضبط الجاني ، الأمر الذي يستلزم معه اتخاذ بعض الإجراءات كسرعة تصوير جثة المجني عليه ، رفع بصماته ، فحص و تحديد علامات مميزة في جسده إن أمكن كالوشم أو آثار عمليات جراحية قديمة ، فذلك يساعد في التعرف عليه .

كما يحدد مسرح الجريمة طبيعة العلاقة بين الجاني و المجني عليه ، فالدخول المشروع للجاني إلى منزل المجني عليه دون وجود ما يثبت أي كسر للأبواب و النوافذ ، يدل على وجود علاقة بين الجاني و المجني عليه ، لكن هذه الفكرة غير عامة ، فقد يطرق الجانيباب شقة المجني عليه ، و عندما يفتحه هذا الأخير يدفعه الجاني إلى داخل الشقة أو يهددهبواسطة سلاح و يدخله دون وجود آثار عنف . كما أن وجود آثار مأكولات أو مشروباتبمسرح الجريمة تشير إلى قيام المجني عليه باستضافة الجاني في بيته و هو ما يعزز وجود صلة بينهما ، و قد يكشف مسرح الجريمة عن وجود مقاومة بين الجاني و المجني عليهمثل وجود آثار من شعر الجاني أو أنسجته بين أظافر المجني عليه ، أو وجود بقع دماء متناثرة مع اختلافها في الفصيلة [1].

و يظهر في الأخير أن مسرح الجريمة يعد بؤرة الحدث الذي تنبثق منه كافة الأدلة، فهو يزود المحقق بنقطة البدء في بحثه عن الجاني و يكشف عن معلومات هامة تفيد فريق خبراء مسرح الحادث عند انتقالهم و مباشرة عملهم.

[1] أحمد عبد اللطيف الفقي :المرجع أعلاه ص 62 . 63

المبحث الثاني : الاجراءات التي تتبعها الشرطة العلمية لإثبات الجريمة

بما أن الاثار المادية بمسرح الجريمة قد تزول بفعل عدة عوامل لهذا المكان لزم على رجال الشرطة التنقل سريعا الى مسرح الحادث و قيام بكافة الاجراءات اللازمة لحماية هذه الاثار .

و من ثم قسمنا دراسة هذا المبحث إلى مطلبين أساسين: حيث ندرس في المطلب الأول حماية و تحصين مسرح الجريمة، و ندرس في المبحث الثاني الطرق الفنية لرفع الآثار الجنائية.

المطلب الاول : حماية وتحصين مسرح الجريمة (أنظرالملحق 07)

عند وقوع أية جريمة معينة يتم تبليغ الشرطة بحدوثها سواء عن طريق الهاتف أو حضور المبلغ شخصيا إلى أقرب مركز شرطة لإبلاغهم عن وقوع تلك الجريمة ، هنا يجب على متلقي بلاغ الجريمة الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات من الشخص المبلغ تخص البيانات التالية:

- العنوان التفصيلي لموقع الجريمة .
- نوع الجريمة .
- تحديد وقت حدوثها و وقتالإبلاغ.
- السؤال عن المتهم إن تمكن المبلغ من رؤيته.
- ذكر أوصافه ﴿ *ملابسه، طوله، ملامح وجهه، مميزاته الخاصة...* ﴾ .
- ذكر أوصاف السيارة التي كان يستقلها المتهم ﴿ *لونها، نوعها، رقمها...* ﴾ .
- هل مازال المتهم موجودا بمكان الجريمة أم هرب .
- أخيرا الاستفسار عن هوية المبلغ ﴿ *اسمه ، عنوانه...* ﴾ .

و على رجل الشرطة في كل الأحوال الانتباه، فقد يكون المتهم هو المتصل للإبلاغ عن جريمته[1].

تقع على متلقي البلاغ عن الجريمة التزامات هامة حيث يجب عليه إعلام ضابطالشرطة القضائية بذلك ﴿ *إن لم يكن هو ضابط شرطة قضائية* ﴾ ، و على هذا الأخير القيامببعض الإجراءات اللازمة و الضرورية التي تفيد في الأخير في تشكيل فريق بحث متكامل يحاول قدر المستطاع الاستفادة من مسرح الحادث للحصول على ما ينير لهم طريق الكشف عن خبايا الجريمة.

و بذلك سنتطرق لدراسة هذا المطلب من خلال فرعين أساسيين : خصصنا الأول منهما لدراسة سرعة التنقل لمسرح الجريمة كأهم سبيل لحماية مسرح الجريمة و تحصينه ، لنخصص الفرع الثاني لدراسة وصف مسرح الجريمة و الذي هو من أهم الضمانات لتحصين مسرح الجريمة و حمايته من أي تغيير .

الفرع الأول: سرعة الانتقال إلى مسرح الجريمة

إن إسراع الشرطة إلى مسرح الجريمة بمجرد الإبلاغ أو العلم بوقوع الجريمة ، هدفه الأساسي المحافظة على مسرح الجريمة و تأمينه و ضبط الجناة ، لأنه لا يمكن القيام بهذه المهام قبل وصول الشرطة ، و نستدعي الانتباه منذ البداية إلى أهم الإجراءات الواجب اتخاذها عند الانتقال لمسرح الجريمة و قد نص قانون الإجراءات الجزائية الجزائري[2] .

[1] هشام عبد الحميد فرج :"**معاينة مسرح الجريمة لأعضاء القضاء و النيابة و المحاماة و الشرطة و الطب الشرعي**"، المرجع السابق ص 09 و 10

[2] الأمر رقم "**155/66**" المؤرخ في 18 صفر سنة 1386 هـ الموافق لـ 8 يونيو سنة 1966 ، المتضمن" **قانون الإجراءات الجزائية الجزائري**"المعدل و المتمم .

أولا : إخطار وكيل الجمهورية

لقد نصت المادة 42 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري على أنه يجب على ضابط الشرطة القضائية الذي بلغ بجناية في حالة تلبس أن يخطر بها وكيل الجمهورية على الفور حيث ينتقل بعد ذلك ضابط الشرطة القضائية بدون تمهل إلى مكان وقوع الجناية لاتخاذ جميع التحريات اللازمة ، و عليه أن يسهر على المحافظة على الآثار التي يخشى أن تختفي و له أن يضبط كل ما يمكنه أن يؤدي إلى إظهار الحقيقة .

و لا يقتصر إبلاغ وكيل الجمهورية فقط بالجناية المتلبس بها، حيث أن ضابط الشرطة القضائية ملزم بمجرد علمه بوقوع أفعال تمس بالسلامة الجسدية للأشخاص كجرائم القتل بإبلاغ وكيل الجمهورية فورا و بكافة الوسائل[1] .

و عليه يظهر هنا تولي وكيل الجمهورية إدارة الضبط القضائي على مستوى المحكمة التي يعمل بدائرة اختصاصها، و هذا من خلال ضرورة تبليغه بكافة الشكاوى و البلاغات عن الجرائم حتى يقرر بشأنها. و إذا قرر الانتقال إلى مسرح الجريمة فيترتب عن ذلك رفع الضابط يده عن البحث و التحري إذ يرجع الاختصاص هنا لوكيل الجمهورية حيث يباشر الإجراءات بنفسه ، أو يكلف ضابط شرطة قضائية بمتابعتها، و هذا ما أكدته المادة 56 من قانون الإجراءات الجزائية[2].

[1] يوسف قادري : " **الطب الشرعي و المحاكمة العادلة**"، أشغال الملتقى الوطني حول الطب الشرعي القضائي . الواقع و الآفاق . الجزائر يومي 25 . 26 ماي 2005 ، الديوان الوطني للأشغال التربوية 2006 ص من 53 إلى 61 .

[2] عبد الله أوهايبية :" **شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري** ". التحري و التحقيق . دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع الجزائر 2005 ، ص62 . 63 .

و نفس الإجراء يتبع في حالة العثور على جثة شخص و كان سبب الوفاة مجهولاأو مشتبه فيها ، و سواء كانت الوفاة نتيجة عنف أو بدون عنف ، فعلى ضابط الشرطة القضائية إبلاغ وكيل الجمهورية على الفور بذلك ، و ينتقل ضابط الشرطة على الفور بغير تمهل إلى مسرح الجريمة للقيام بالمعاينات اللازمة ، و قد ينتقل وكيل الجمهورية إلى المكان إذا رأى ضرورة لذلك ، و يصطحب معه خبراء فنيين منهم الطبيب الشرعي لتحديد سبب الوفاة ، و قد ينتدب لإجراء ذلك ضابط شرطة قضائية و هذا ما أشارت إليه المادة 62 من قانون الإجراءات الجزائية [1] .

ثانيا : الانتقال إلى مسرح الجريمة

إن أهم إجراء يتم اتخاذه بعد إخطار وكيل الجمهورية بوقوع الجريمة ، هو تحديد الضباط المتنقلين لمسرح الجريمة مجهزين بالأدوات المطلوبة مع تحديد من هو الشخص الذي يصدر الأوامر ، و هذا حتى يكون العمل بانتظام مما يحقق نجاح التحقيق الجنائي ، و يجب ألا يصدر عن كل ضابط شرطة ينتقل إلى مسرح الجريمة أية أخطاء أو إهمال من شأنه التأثير على قيمة الآثار المادية ، وعلى ضابط الشرطة المسؤول على مسرح الجريمة ﴿ *المحقق* ﴾ أن يقوم بتسجيل وقت الانتقال إلى مكان الحادث ، باعتباره أمرا مهما يتيح له معرفة المدة التي تفرق بين الإبلاغ عن وقوع الجريمة و الانتقال ، و يسمح كذلك بتقدير الأدلة و أقوال الشهود و ظروف الواقعة بصفة عامة ، و لأن تدوين الوقت يضفي الدقة على الأعمال [2].

و من المعروف أن قيمة مسرح الجريمة تتدهور بسرعة بفعل الزمن ، فقد يموت المجني عليه أو تقضي العوامل الطبيعية كالأمطار و الرياح على الآثار أو تلوثها أو تدمرها فعامل السرعة هنا ذو أهمية بالغة ،

[1] تلماتين ناصر . بن سالم عبد الرزاق : " **الطب الشرعي و الأدلة الجنائية** "، أشغال الملتقى الوطني حول الطب الشرعي القضائي . الواقع والآفاق . المرجع السابق ص من 39 إلى 49 .

[2] أحمد عبد اللطيف الفقي : "**الشرطة و حقوق ضحايا الجريمة**"، المرجع السابق ص 64 . 65 .

حيث أن التأخر في الانتقال إلى مسرح الجريمة دقيقة واحدة يؤخر التحقيق في القضية ليوم كامل ، في حين أن التأخر في الانتقال لمدة ساعة يؤخر التحقيق لشهر كامل [1].

لهذا فالتأخر في الانتقال إلى مسرح الجريمة قد يكون هو الفيصل في بقاء الأدلة من اندثارها و يؤدي ذلك في الأخير إلى بحث عميق لا يستقر على شيء .

ثالثا : التحفظ على مسرح الجريمة

عندما يصل أول ضابط شرطة إلى مسرح الجريمة حسب المادة 42 من قانون الإجراءات الجزائية ، عليه القيام بأول إجراء و هو التحفظ على مسرح الجريمة بما فيها الآثار المتواجدة به ، و نعني بمسؤولية التحفظ على مسرح الجريمة ، هو إبقاء مكان الحادث في نفس الظروف المادية التي كان عليها عندما تركه الجاني ، و مراعاة عدم لمس أو إزالة أي أثر مادي أو نقله [2]. و عليه القيام ببعض الإجراءات كمنع دخول المتطفلين إلى مسرح الجريمة و العبث بمحتوياته ، و كذا التأكد ما إذا كان الضحية مازال على قيد الحياة أم توفي ، و عليه كذلك إبعاد الصحفيين و منعهم من تسجيل معلومات عن أعمال التحقيق الأولية التي تم التوصل إليها ، و هذا لتفادي تسرب أية معلومة كون أن ذلك يساعد الجاني في أخذ احتياطاته حتى لا يكشف أمره .

---

[1] هشام عبد الحميد فرج :" **معاينة مسرح الجريمة لأعضاء القضاء و النيابة و المحاماة و الشرطة و الطب الشرعي** " المرجع السابق ص 15 .

[2]. خلف الله عبد العزيز : " **إجراءات البحث الفني و التقني بمسرح الجريمة** "، مجلة الشرطة الجزائر ، عدد 70 ديسمبر 2003 ص 13 . 14 .

. أحمد عبد اللطيف الفقي :" **الشرطة و حقوق ضحايا الجريمة** "، المرجع السابق ص 65 .

كما يجب على ضابط الشرطة القضائية بمجرد وصوله إلى مسرح الجريمة أن يقوم بتأمينه عن طريق إحاطته بالشريط الأصفر العازل و هذا ليعزل مسرح الجريمة عن باقي الأماكن ، و لعل هذا الإجراء من أهم الإجراءات حتى يتم تطويق مسرح الحادث ، و كذا التحفظ على كافة الآثار المتواجدة به [1].

و من الضروري في هذا العمل قيام المحقق أو ضابط الشرطة المتواجد بمسرح الجريمة بتحديد الأشخاص الذين دخلوا إلى مسرح الجريمة لاستبعاد بصماتهم ، و إذا كان الضحية مازال على قيد الحياة أو وجود أشخاص آخرين مصابين عليه استدعاء الإسعاف ، مع مراعاة إرسال حراسة معهم لاحتمال أن يتفوه أحدهم بأقوال قد تفيد التحقيق ، أو تفاديا لاحتمال هروبهم [2].

رابعا:انتقال خبراء الشرطة العلمية

إن الإجراءات السالفة الذكر و التي يقوم بها أول ضابط شرطة قضائية يصل إلىمسرح الجريمة ، تكون في انتظار وصول خبراء مسرح الجريمة التابعين للشرطة العلمية ومن بينهم الطبيب الشرعي ، والذين يتم استدعاؤهم بموجب تسخيرة وكيل الجمهورية للتنقل والقيام بالمعاينات اللازمة لمسرح الجريمة . و من ثم يصبح كل من هم بمسرح الجريمة بمثابة فريق واحد متكامل يشكل فريقا للبحث في مسرح الجريمة، و كل واحد يحاول القيام بدور يكمل دور الآخر للوصول إلى أدق النتائج و أقربها إلى الحقيقة.

على المحقق و فريق الشرطة القضائية أن يسهلا عمل خبراء الشرطة العلمية بفرض حماية بالمكان و وقاية للأدلة ، و كذا إبعاد الأشخاص غير المسؤولين من المكان و منع دخولهم ، و ينبغي الاحتراس من

[1] "**www. Al-akhbar .com**".كيف تدار التحقيقات بمسرح الجريمة. مقال جريدة الأخبار العراقية بتاريخ 15 جانفي2007 .

[2] . أحمد عبد اللطيف الفقي : نفس المرجع ص 65 .

التقاط أو تحريك الأشياء بالمكان لأي غرض حتى لو كان لترتيبه ، وهذا حتى لا تصبح حجة الدليل موضع شك و تسقط قيمته لدى العدالة ، كما عليه إبلاغ خبراء الشرطة العلمية بما توفرت لديه من معلومات عن الجريمة حتى يتمكن الفريق من تحديد المهام المطلوبة [1].

يجب على المحقق توسيع دائرة التحفظ ليشمل مكانا أوسع، إذا ما رأى خبراء مسرح الجريمة ضرورة لذلك ، فإذا كان مسرح الجريمة هو غرفة مثلا فقد يقتضي التحقيق توسيع نطاق الحماية ليشمل المنزل بأكمله، و قد يمتد إلى الساحة المحيطة به أو الحديقة، أو أية أماكن أخرى يشتبه في وجود آثار مادية بها [2].

يعد دور خبراء الشرطة العلمية دورا جوهريا ، حيث يساهمون إلى حد بعيد في كشف غموض الجريمة و هذا طبقا لتخطيط منظم ، حيث يأتي دور الطبيب الشرعي على رأس قائمة الخبراء لتولي الفحص الخارجي للجثة و التحقق من الوفاة و تحديد وقت حدوثها و معاينة مواضع الإصابة و وصف كل إصابة على حدى ، مع وصف وضع الجثة و تحديد اتجاهها . لهذا وجب على المحقق أو ضابط الشرطة القضائية عند وصوله لمسرح الجريمة ألا يلمس الجثة ، و أن يحاول قدر الإمكان عدم تحريكها من مكانها ، و بعد فحص الجثة من قبل الطبيب الشرعي لابد من نقلها بصفة سريعة للمراكز الصحية لحفظ الجثث . و حتى تحقق هذه الإجراءات النتائج المرغوب فيها ، فلا بد من التنسيق بين عمل المحقق و فريقه و بين خبراء الشرطة العلمية القائمين على حماية مسرح الجريمة المكلفين برفع الآثار المادية للجريمة [3]، و كذا تفهم كل فرد لمهام باقي أفراد طاقم البحث .

---

[1] . خلف الله عبد العزيز : " **إجراءات البحث الفني و التقني بمسرح الجريمة**"، المرجع السابق ص 14 . 15 .

. هشام عبد الحميد فرج :" **معاينة مسرح الجريمة لأعضاء القضاء و النيابة و المحاماة و الشرطة و الطب الشرعي** "، المرجع السابق ص 49 .

[2] . هشام عبد الحميد فرج : نفس المرجع ص 26 . 27 .

[3] ." **www. Gabib.com** ". مسرح الجريمة و أهميته ، مقالات و استشارات قانونية .

الفرعالثاني: وصف مسرح الجريمة

إن من ضمانات تحصين و حماية مسرح الجريمة هو الوصف الدقيق للحالة التي وجد عليهاهذا المكان ، و يعد هذا الإجراء ضروريا و هاما حيث يفيد التحقيق على طوله و خاصة يفيد جهات المحاكمة عند عرض القضية عليها ، و على المحقق الجنائي أن يتذكر دائما بأن رؤيته وتفحصه لمسرح الحادث بعد وقوع الجريمة سيكون لمرة واحدة ، لذلك وجب عليه توثيق كل الملاحظات المتعلقة بمسرح الجريمة [1] .

و يتم هذا الوصف بواسطة ثلاث طرق هي: الوصف الكتابي، تصوير مسرح الحادث، و الرسم التخطيطي للحادث.

أولا : الوصف الكتابي لمسرح الجريمة

يعتبر وصف مكان الحادث كتابة من أقدم الطرق المتبعة في نقل صورة صادقة عن محل الحادث في محضر التحقيق ، و هذا بقصد إطلاع القاضي عليه حتى يتمكن من تصور حالة الجريمة وقت حدوثها و المكان الذي ارتكبت فيه ، فيبدأ المحقق الجنائي عمله بتحديد تاريخ و وقت الوصول إلى مسرح الجريمة ، ثم وصف الحالة الجوية للمكان لما لها من تأثير على الآثار المادية المتواجدة به ، و كذا نوعية الضوء هل هو طبيعي أم اصطناعي و مدى وضوح الرؤية . و إذا كانت الجريمة قتلا ، فعليه وصف الجثة و كل ما يتعلق بها من آثار و جروح ، و وصف أداة الجريمة إن وجدت و تحديد مكانها ... إلخ من المعلومات الضرورية .

[1] . هشام عبد الحميد فرج : "**معاينة مسرح الجريمة لأعضاء القضاء و النيابة و المحاماة و الشرطة و الطب الشرعي**"،المرجع السابق ص 97 .

رغم أن الوصف بالكتابة أصبح شيئا فشيئا يفقد جزءا من أهميته بعد إدخال فن التصوير و الرسم التخطيطي ، إلا أنه مازال يعد من أهم الوسائل التي يمكن بها وصف مسرح الجريمة بكل تفاصيله ، و لازالت هذه الطريقة تقوم بدورها الهام فيما لا يمكن لآلة التصوير أو الرسم التخطيطي أن يقوما به [1] .

ثانيا : تصوير مسرح الجريمة

يعتبر التصوير في عصرنا اليوم سواء باستخدام آلات التصوير الفوتوغرافية أو كاميرات الفيديو من الوسائل الهامة التي تستعين بها الشرطة العلمية لتسجيل الآثار و الأدلة المرئية و غير المرئية و تقديمها في شكل صور ، لتكون أدلة أو قرائن حسب قوتها في الإثبات ، و للتصوير الجنائي أهمية بالغة في كشف الجريمة في مجالات متعددة منها تصوير الحوادث و كذا تصوير الآثار المتواجدة

في مسرح الجريمة ، و تصوير العملات الورقية المزيفة ...، و لهذا التصوير أهمية بالغة فهو يساعد على إعادة تمثيل الجريمة و تقديم الدليل لإثباتها ، ولقد أدرك كثير من المحققين أن للتصوير الجنائي مزايا جمة فأصروا على ضرورة الاستعانة به في التحقيق و خاصة أن له ميزة إبراز دقائق و تفاصيل معينة كثيرا ما تكون على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للبحث الجنائي [2].

و من الصعب حصر القضايا التي يتعين معها الاستعانة بالتصوير الفوتوغرافي إلا أنه يمكن القول بصفة عامة أنه ضروري دائما في حالتين:

- ❖ متى كانت الصور أو الكاميرا ستعطينا نتائج أفضل مما يمكننا الحصول عليه بالعين المجردة.
- ❖ و في كل الظروف التي تتطلب الرجوع مستقبلا إلى الصور.

---

[1] . خربوش فوزية : "**الأدلة العلمية و دورها في إثبات الجريمة** "، المرجع السابق ص 35 . 36 .
. هشام عبد الحميد فرج : المرجع أعلاه ص 97 .

[2] . خربوش فوزية : "**الأدلة العلمية و دورها في إثبات الجريمة** "، المرجع السابق ص 134 .

و التحقيق الجنائي الفني يعتمد اعتمادا كبيرا على تصوير مسرح الجريمة ، لأن الوصف الكتابي مهما كان دقيقا لا يؤدي ما تؤديه الصورة الفوتوغرافية و كلنا ندرك الجهد الذي يبذله المحقق في شرح المعاينة محاولا وصف كل شيء و تحديد مكانه و موقعه بكل دقة حريصا على ألا ينسى حقيقة من الحقائق أو أثرا من الآثار ، مما يستدعيه أن يدون الصفحات الطويلة ، بينما يمكن أن تختصر الصورة الفوتوغرافية كل هذا الشرح و تكون أصدق من بيان في تحديد الحقائق ، و هذا فضلا على أن الوصف مهما كان دقيقا لن ينقل بشاعة الجريمة و منظرها إلى المحكمة ، كذلك فإن الإحساس بمظهر الجريمة الذي انطبع لدى المحقق عند معاينته لمسرح الحادث يتلاشى بمضي الوقت و خاصة إذا نظرت القضية بعد بضع سنوات ، في حين أن الصورة الفوتوغرافية تنقل المنظر من جديد إلى ساحة القضاء ، فيكون لها في نفس القاضي الأثر الذي أحس به المحقق مهما تقادم الزمن ، و سيخرج القاضي بعد اطلاعه على تلك الصور بنتيجة أفضل في الحكم على الأمور[1] .

و تبدو أهمية التصوير في الحوادث حيث لا يمكن استيعاب مظهرها بالوصف الدقيق، فيتم اللجوء للتصوير لتبيان تفاصيل هذه تفاصيل هذه الحوادث مثل جرائم القتل و الحريق و حوادث المرور و جرائم السطو...، كما تبدو أهميته في الحالات التي يتغير مظهرها بمرور الزمن مثل الجروح على اختلاف أنواعها، و خاصة إذا كن نسعى لمعرفة الآلة المستعملة في إحداثها أو الاتجاه الذي وقع منه الاعتداء، أو مقدار جسامتها.

و للتصوير دور هام في تسجيل الآثار المادية التي نعثر عليها في أماكن الحوادث قبل نقلها أو إزالتها ، كتصوير بصمات الأصابع و آثار الأقدام قبل رفعها ، لأنه إذا لم يتخذ احتياطات كافية يكون رفع هذه الآثار عرضة للإتلاف ، كما أن الاتجاه الحديث في الدول المتحضرة يقوم على أساس تصوير البصمات في

[1] عبد الفتاح مراد : "**التحقيق الجنائي الفني و البحث الجنائي** "، المرجع السابق ص 85 . 86

المواضع التي يعثر عليها ، إذ يكون في إثبات وجود البصمة على سطح معين بمكان الحادث بواسطة التصوير أثره في تأكيد صحتها ، فلا يدعي المتهم أنها لم تكن بمكان الحادث [1] .

و يعتبر تصوير مسرح الحادث مكملا للوصف الكتابي و هو من أهم إجراءات المعاينة الفنية الحديثة لمسرح الجريمة ، سواء بواسطة أجهزة التصوير الفوتوغرافي ، أو أجهزة الفيديو ، حيث يظهر الأثر الجنائي و كل تفاصيل مسرح الجريمة بصفة مرئية و بشكل يفوق الوصف الكتابي . و يمكن الرجوع إلى الصور الفوتوغرافية أو جهاز الفيديو في إطار التحقيق للكشف عن أمور لم تكن قد عاينتها فرقة مسرح الجريمة ، كما أن له أهمية بالغة في إعادة تمثيل الجريمة[2] .

تبدأ مراحل تصوير مسرح الجريمة في تقدم فرقة التصوير الجنائي حيث تقوم بتصوير جميع أركان مسرح الجريمة، و جميع الآثار المادية المتواجدة به ، و هذا دون تحريك أو تغيير لأي أثر بالمكان لتبيان الحالة التي ترك فيها الجاني مسرح الجريمة ، ثم يتم وضع أعمدة مرقمة أمام كل أثر حيث يتم إعادة تصوير مسرح الجريمة بمعية هذه الأعمدة حتى تظهر بأن لكل أثر رقما معينا ؛ و نصل إلى آخر مرحلة من التصوير عندما تقوم فرقة رفع البصمات برفع الآثار الجنائية من مكانها فإن المصور يقوم بتصوير هذه اللحظة لتبيان الدقة في العمل و تحديد أن الأثر قبل تلك اللحظة لم يتم تحريكه من مكانه حتى لا تسقط قيمته لدى العدالة .

إذا وجدت جثة بمسرح الجريمة يتم التقاط صورة للوجه كاملا و أخرى للجانب الأيمن من الوجه و عند الضرورة يمكن التقاط صور أخرى لكامل الجسم و كذلك للجانب الأيسر من الوجه ، كما يجب أخذ صور

---

[1] . مسعود زبدة :" **القرائن القضائية** "، المرجع السابق ص 85 . 86 .

. عبد الفتاح مراد :" **التحقيق الجنائي الفني و البحث الجنائي**"، المرجع السابق ص 113 .

[2] هشام عبد الحميد فرج :" **معاينة مسرح الجريمة لأعضاء القضاء و النيابة و المحاماة و الشرطة و الطب الشرعي** "، المرجع السابق ص 97 .

تفصيلية للإصابات و الأسنان و الوشم و آثار العمليات و الملابس مع ضرورة وضع شريط قياس أو مسطرة مدرجة على الشيء أو بجواره .

و لا يسمح بدفن أي جثة لشخص مجهول إلا بعد تصويرها و أخذ بصماتها ، و يلزم أن يتم التصوير هنا في أسرع وقت قبل أن يلحق الجثة التعفن و التغير في الملاحق ، و لا يجوز أبدا استعمال مصابيح كاشفة عند تصوير الجثث المبللة أو المغطاة بالدم لأن الانعكاسات قد تخفي تفاصيل الصورة [1].

و من الواجب أن ننتبه في الأخير إلى الظروف التي تؤثر في الصور الفوتوغرافية ، فلابد من مراعاة أن تكون أشعة الشمس موجهة من أحد جانبي الكاميرا أو من خلفها ، و عند تصوير الأشخاص في الفضاء نلاحظ أنه إذا كان الضوء في وجه الشخص مباشرة ، فإن ذلك يجعله يبدو مسطحا في الصورة أما أشعة الشمس فتعطيه تفاصيل بارزة ، كما أن التصوير داخل منزل يستحسن استعمال الضوء الصناعي[2].

ثالثا : الرسم التخطيطي لمسرح الجريمة

هو عبارة عن رسم خطي بسيط يشير إلى المظهر الأول لمسرح الجريمة و كذا موضع وجود الجثة و علاقته بأشياء أخرى ثابتة وهامة في المسرح ، و يتم تمثيل كل عنصر متواجد بالمكان برسم بسيط متعارف عليه دوليا لإثبات وجوده و ليس لإظهار تفاصيله ، لأن هذه الأخيرة هي مهمة التصوير الفوتوغرافي، و هو إضافة جيدة للتقرير المكتوب و الصور الفوتوغرافية المأخوذة من مسرح الحادث.

[1] . قدري عبد الفتاح الشهاوي : "**أدلة مسرح الجريمة** "، المرجع السابق ص 85 . 86 .

[2] . عبد الفتاح مراد : المرجع السابق ص 115 .

يمتاز الرسم التخطيطي عن الصور الفوتوغرافية بإمكانيةحذف التفاصيل غير الضرورية التي تظهر في الصور الفوتوغرافية، و ذلك بإبراز الآثار الهامة و التركيز عليها و هو ما يجعله أداة مفيدة و هامة لمسرح الحادث الجنائي [1].

و تظهر أهمية الرسم التخطيطي للحادث في جرائم معينة كحوادث المرور على اختلاف أنواعها، و حوادث الحريق العمدي ، و قضايا القتل و السرقة . و لابد أن يتم تحديد مقياس رسم ثابت أثناء الرسم التخطيطي حتى يبين كافة القياسات المأخوذة من مسرح الحادث .

و تتم طريقة العمل في الواقع بتحرير الخبير الجنائي لرسم تخطيطي ابتدائي أو تحضيري عند وصوله لمسرح الحادث و بعد قيامه بالقياسات اللازمة يحرر الرسم التخطيطي النهائي و الذي يجب أن يحتوي على كافة المعلومات المتعلقة بموقع الحادث ، نوع الجريمة ، تحديد الاتجاهات الأساسية ﴿ شمال . جنوب . شرق . غرب ﴾ ، إضافة إلى بيانات أخرى كحالة الطقس ، و نوعية الأرض ، و خاصة تحديد وقت و تاريخ إعداد الرسم و تحديد القياسات و الأبعاد [2] .

المطلبالثاني: الطرق الفنية لرفع الآثار الجنائية

يتوقف نجاح أو فشل إجراءات البحث الجنائي على مدى سرعة و دقة البحث في مسرح الجريمة و هو الأمر الذي يحدد ما إذا كان في الإمكان التعرف على الفاعل ، أم أنه سيظل مجهولا ، كما أن الإجراءات التي تتخذها الشرطة العلمية في هذه المرحلة الحيوية تعد عاملا هاما في مدى نجاح القضية فيما بعد أمام الهيئات القضائية . و بعد التحفظ على مسرح الجريمة و حمايته و المحافظة عليه و تصويره

[1] . هشام عبد الحميد فرج :المرجع السابق ص 106 و ما بعدها .

[2] . هشام عبد الحميد فرج : نفس المرجع ص 107 . 108 .

. خربوش فوزية : "**الأدلة العلمية و دورها في إثبات الجريمة**"، المرجع السابق ص 37 . 38 .

تأتي مرحلة معاينته بحثا عن الآثار الجنائية ليتم رفعها ، لذلك نتطرق في هذا المطلب إلى فروع ثلاثة حيث ندرس أولا البحث عن الآثار الجنائية ، ثم ثانيا رفعها ، و أخيرا تحريزها ثم إرسالها إلى مخابر الشرطة العلمية ليتم فحصها[1] .

الفرع الأول : البحث عن الآثار الجنائية

هنالك قول مشهور لعالم الجريمة الفرنسي البروفسور إيدموندلوكارد و هو واحد من أعظم العلماء الجنائيين في القرن العشرين يقول فيه :" إن كل إنسان يترك آثارا بمسرح الجريمة ، و عندما يحاول هذا الإنسان أن يبدل هذه الآثار عمدا فإنه يقع في المتاعب " [2] ، و من هنا فإن البحث عن الأثر الجنائي يقتضي المعاينة الدقيقة لمسرح الجريمة، و هذا لإعادة بناء الأحداث و تسلسلها و بيان طريقة ارتكاب الجاني للجريمة و كيفية دخوله، و الأدوات التي استخدمها في تنفيذها ، و منه كشف الآثار المتخلفة عن هذه الجريمة التي تصير دليلا ضده فيما بعد .

يجب أن يكون فريق خبراء مسرح الجريمة متفطنين لعدم ترك أي جهة من مكان الحادث دون فحص ، أو إغفالهم لأثر قد يرونه تافها إلا أنه قد يرقى إلى مرتبة الدليل الذي يكشف عن هوية الجاني فيما بعد ، و عليهم توخي الحذر أثناء عملية البحث عن الآثار المادية حتى لا تتلف ، لذلك هيأت مصلحة الوسائل و التجهيزات التابعة للشرطة العلمية لباسا خاصا لخبراء مسرح الجريمة يتمثل في البدلة البيضاء إضافة إلى القفازات و كذا أحذية مرنة لا تتأثر بها الأرضية عند السير بها ، و هذا حتى لا تحطم أو تمحي الآثار المادية المتواجدة على الأرضية كبقع الدم ، آثار الأقدام أو غيرها [3] .

---

[1] خلف الله عبد العزيز : "**إجراءات البحث الفني و التقني بمسرح الجريمة** "، المرجع السابق ص 13

[2] . "**أساليب الجريمة و مؤسسات التحقيق الجنائية العالمية** "، المرجع السابق ص 287 .

[3] . أحمد عبد اللطيف الفقي : "**الشرطة و حقوق ضحايا الجريمة** "، المرجع السابق ص 67 .

على الخبراء تحديد نقطة البداية في معاينتهم لمسرح الجريمة حيث يتحركون منها في اتجاه واحد لمعاينة الجوانب الأخرى ثم يعودون إلى نقطة البداية ، و من ثم وجب عليه توضيح الطريق المؤدي إليه و كيفية دخوله حتى يشرع في البحث عن الأثر الجنائي ، و عليهم إجراء بحث شامل حتى للمواقع المحيطة بمسرح الجريمة ، و إن تطلب ذلك الاستعانة بعدد أكبر من التقنيين لإنجاز العمل بدقة و سرعة [1] .

و تتعدد طرق البحث عن الأثر الجنائي ، فقد ينتهج خبراء مسرح الجريمة الطريقة الطولية في البحث ، حيث يبدأ الخبير بالتحرك من أحد أركان مسرح الحادث طوليا ، و عند وصوله إلى الجدار المواجه يأخذ خطوة جانبية ، ثم يعود عكس الاتجاه موازيا لطريق الذهاب ، و يكرر ذلك في المكان حتى الانتهاء من فحصه بالكامل .

كما قد تستخدم الطريقة الدائرية أو الحلزونية بكفاءة في مسرح الحادث الصغير ، حيث يبدأ الخبراء الفنيون البحث من المحيط الخارجي ، ليتحركوا بعدها بشكل دائري إلى حين نهاية المكان ، ثم يأخذون خطوة جانبية و يستمرون في الدوران حتى يصلون في الأخير إلى مركز مسرح الحادث . كما توجد طريقة أخرى هي طريقة العجلة، حيث يتجمع الخبراء في مركز المسرح، ثم يتحركون قطريا للخارج، لكن من عيوب هذه الطريقة سهولة إفساد الآثار من خلال التحرك فوقها.

كما يتم البحث عن الآثار المادية بمسرح الجريمة بانتهاج طريقة الشبكة و تسمى كذلك الطريقة الطولية العرضية، حيث تستخدم هذه الطريقة لتغطية مسرح جريمة واسع و كبير، حيث يتحرك أحد الخبراء طوليا و يتحرك آخر عرضيا و هذا لتغطية نفس المنطقة مرتين.

[1] . خلف الله عبد العزيز : المرجع أعلاه ص 13 .

كما توجد طريقة أخرى و هي المعمول بها بكثرة في المواقع الداخلية ، حيث يتم تقسيم مسرح الجريمة إلى مربعات أو قطاعات ، و يتم فحص كل مربع أو قطاع عن طريق محقق واحد [1] .

و مهما كانت الطريقة المستعملة ، فإن البحث عن الآثار الجنائية يبدأ أولا على الأرض نظرا لتساقط معظم الآثار عليها ، بعدها يتم الانتقال إلى الأماكن الأعلى فالأعلى دون أن يهمل الخبراء أن لكل جريمة خصوصياتها و آثار معينة خاصة بها ، فمثلا في جريمة القتل بسلاح ناري فعلى فريق مسرح الجريمة التركيز في البحث على أهم أثر و هو الظرف أو المقذوف ، مع تحديد المسافة التي انطلقت منها و اتجاهها ، في حين أنه في جريمة التفجير على خبراء الشرطة العلمية جمع بقايا القنبلة المتفجرة لمعرفة المادة التي أدت إلى التفجير ، إضافة إلى البحث عن آثار قد توصل إلى القائم بهذا التفجير [2].

الفرع الثاني: رفع الآثار الجنائية

إن الطريقة المثلى لجمع و تغليف الأثر تمهيدا لنقله إلى المختبر الجنائي تختلف باختلاف نوع الأثر، و مهما كان نوعه فإن الحصول على كمية كبيرة منه تزيد من حاجة التحليل بطريقة أفضل إلا عند استحالة تواجد كمية أكبر منه بمسرح الجريمة ، و تنقسم بذلك الآثار المادية من حيث ظهورها بمسرح الجريمة إلى آثار ظاهرة و أخرى خفية .

أولا : رفع الآثار الظاهرة

الآثار الظاهرة هي التي يمكن رؤيتها بالعين المجردة دون الحاجة على مواد محفزة أو وسائل فنية لإظهارها ، مثل سلاح الجريمة كالمسدس أو الخنجر ، أو الأظرفة النارية الفارغة ، أو المقذوفات النارية و كذلك

[1] . هشام عبد الحميد فرج :" **معاينة مسرح الجريمة لأعضاء القضاء و النيابة و المحاماة و الشرطة و الطب الشرعي** "، المرجع السابق ص من 119 إلى 123 .

[2] . خربوش فوزية : " **الأدلة العلمية و دورها في إثبات الجريمة** "، المرجع السابق ص 38 . 39 .

. هشام عبد الحميد فرج : المرجع أعلاه ص 120 .

المحررات أو الرسائل ، الملابس ... إلخ . و يتم رفع هذه الآثار بواسطة الالتقاط اليدوي ، فمثلا المسدس المستخدم في ارتكاب الجريمة يتم رفعه بحذر حتى لا تتخلف عليه أية بصمات أخرى غير بصمات الجاني و ذلك بمسكه من نهاية ماسورته و أسفل مقبضه و ذلك بواسطة يد مرتدية قفازمع سد فوهته بقطن للحفاظ على رائحة البارود ، و يعتبر رفع السلاح عن طريق إدخال قلم رصاص في مقدمة الماسورة للمحافظة على البصمات أسلوبا خاطئا قد يؤدي إلى تغيير العلامات المميزة للماسورة من الداخل عند عمل تجربة الإطلاق لهذا السلاح مما قد يؤدي إلى نتائج خاطئة عند المقارنة بالمقذوف المعثور عليه بمسرح الجريمة أو المستخرج من الجثة، و على الخبير الفني الحرص على عدم محاولة تفريغ السلاح من الذخيرة مع تسجيل مكان تواجده و حالته و كذا البحث عن إمكانية وجود آثار بصمات أو دم عليه ، و تتخذ نفس الإجراءات مع الأشياء الأخرى المتشابهة كالآلات المختلفة[1] .

أما إذا كان الأثر صغير الحجم نوعا ما فيستحسن رفعه بواسطة ملقاط دون أن يتعرض لأي ضغط يمكن أن يحدث فيه أثرا جديدا و مثال ذلك الشعر ، حيث ترفع الشعرة بواسطة ملقاط غير مسنن أو شريط لاصق ثم توضع مفرودة في ورقة تطوى فوق بعضها لتوضع في ظرف ، و تعتبر الأماكن الأكثر احتمالا للعثور على الشعر بها هي يد المجني عليه و خاصة تحت أظافره ، و كذا ملابسه و جسده و في المنطقة التناسلية في الجرائم الجنسية ، كما نجده بكثرة في مقدمة الكراسي بالسيارة لأنها الموضع الذي يتكئ عليه الرأس .

[1] هشام عبد الحميد فرج : " **معاينة مسرح الجريمة لأعضاء القضاء و النيابة و المحاماة و الشرطة و الطب الشرعي** "، المرجع السابق ص 162 . 163 .

و يفضل دائما في القضايا الجنائية الحصول على عينات من شعر الجثة قبل دفنها ﴿ حوالي 30 إلى 40 شعرة ﴾ ، و يتم الحصول على عينات الشعر عن طريق الاقتلاع للحفاظ على بصيلات الشعر ، بعدها يتم تجفيفها في الهواء العادي .[1]

و توجد عدة طرق أخرى لجمع الآثار الظاهرة تختلف باختلاف الأثر في حد ذاته من حيث حجمه ونوعه.فإذا كان هذا الأثر عبارة عن بقايا زجاج، فيتم تجميعه باستخدام طريقة الكنس مع مراعاة أن تكون الفرشاة المستخدمة نظيفة، و تستخدم في جمع أثر لمرة واحدة لمنع تلوث باقي الآثار.

و تعد كذلك آثار البقع الدموية من أهم الآثار التي يمكن العثور عليها بمسرح الجريمة ، فإذا وجدت البقعة جافة فيتم الحصول عليها بواسطة الكشط بوسيلة جراحية معقمة أو بواسطة كمادة مساحتها تتناسب مع حجم البقعة و هذا لتفادي انتشار البقعة و تكون الكمادة مبللة بماء معقم ، أما إذا كانت البقعة الدموية سائلة و كانت صغيرة هنا يتم استعمال الطريقة السالفة الذكر و لكن بعد تجفيفها بواسطة مجفف ، في حين إذا كانت البقعة كبيرة يتم رفعها بواسطة حقنة صغيرة معقمة مع وضع الدم المرفوع في قنينة بها مادة مقاومة للتجلط[2] .

ثانيا : رفع الآثار الخفية

يتم الكشف عن هذه الآثار عن طريق معرفة نوع و طبيعة الجريمة فهي التي تحدد لنا أماكن وجودها و نوعها .

---

[1] . خربوش فوزية : " **الأدلة العلمية و دورها في إثبات الجريمة** "، المرجع السابق ص 39 .
. هشام عبد الحميد فرج : المرجع أعلاه ص 133 .

[2] عثماني عبد الكريم ، بن لطرش طارق و لحان فيصل : " **منهجية أخذ عينات من مسرح الجريمة للبحث عن البصمة الوراثية** " ، أشغال الملتقى الوطني حول الطب الشرعي القضائي . الواقع الآفاق . المرجع السابق ص من 73 إلى 78 .

فإذا كان الحادث قتلا و قام الجاني بغسل أرضية المكان من دم القتيل أو إذا كانت الحادثة سطوا و تركت بصمات الأصابع على باب الخزانة فيم في هذه الحالة الاستعانة ببعض الأجهزة الضرورية كالميكروسكوب و العدسات المقربة و الأشعة بمختلف أنواعها و كذا بعض المواد الكيميائية للكشف عن تلك الآثار في الأماكن التي يحتمل وجودها فيها من أجل رفعها [1].

و من أمثلة الآثار الخفية آثار السائل المنوي حيث يتم استعمال إما حزمة ضوئية أحادية اللون للبحث عنه أو تسليط الأشعة فوق البنفسجية كون أن لهذه البقع خاصية التوهج عند تسليط هذا النوع من الأشعة عليها ، و إذا وجدت هذه البقع على ملابس مثلا فيتم تجفيفها و حفظها في أكياس من ورق أو أغلفة كبيرة الحجم . أما إذا وجدت على جسم ثابت فيتم إتباع الطريقة السابقة الخاصة برفع بقع الدم الجافة [2].

و لعل أهم أثر خفي يتركه الجاني بمسرح الجريمة هي بصماته و التي تحتاج رؤيتها بدقة إلى وسائل أخرى كالأشعة بمختلف أنواعها و كذا المساحيق مثل مسحوق الأنثيراسين و مسحوق نترات الفضة و غيرها ، و يتطلب رفعها تقنيات و خطوات هامة ندرسها بأكثر تفصيل في الفصل الثالث .

وتعد آثار اللعاب من البقع الخفية التي لا تراها العين المجردة ، و تتركز هذه البقع على فوهة القارورات و الكؤوس ، حيث يفضل إرسالها مباشرة إلى المخبر العلمي مع أخذ الاحتياطات اللازمة و ذلك بوضعها داخل صندوق و تفادي لمس عنق القارورات و الكؤوس ، و في حالة صعوبة إفراغ القارورات الزجاجية من محتواها فالأفضل إرسالها إلى المخبر بحذر بإبقائها أفقية و ذلك لتفادي

---

[1] . خربوش فوزية : " **الأدلة العلمية و دورها في إثبات الجريمة** "، المرجع السابق ص 40 .

[2] . عثماني عبد الكريم ، بن لطرش طارق و لمحان فيصل : " **منهجية أخذ عينات من مسرح الجريمة للبحث عن البصمة الوراثية** "، المرجع السابق 74 .

. عبد الفتاح مراد : " **التحقيق الجنائي الفني و البحث الجنائي**"، المرجع السابق 118 . 119 .

. لالو رابح : " **أدلة الإثبات الجزائية** "، المرجع السابق ص 99 .

الاتصال بين عنق الزجاجة و السائل ، أما القارورات البلاستيكية المملوءة فيتم إحداث فتحة في الأسفل لتفريغها من محتواها . كما تعد العضة الآدمية على الجثة مصدرا هاما للإفرازات اللعابية و يتم رفع العينة بمسح منطقة العضة بضمادة مبللة لعرضها على التحليل المخبري [1].

الفرع الثالث : تحريز الآثار الجنائية و إرسالها إلى المخابر

بعد عملية رفع الآثار الجنائية من على مسرح الجريمة تأتي مرحلة تحريزها ، أي وضعها في حرز يناسب حالها حتى ترسل إلى مخابر الشرطة العلمية ليتم فحصها ، و يجب أن تتم عملية تحريزها بطريقة لا تعرضها للكسر أو التلف أو التلون مما يفسد قيمتها كأدلة ، و تختلف عملية التحريز باختلاف طبيعة الأثر و حجمه كما سنبينه فيما يلي :

- إن الأكياس التي ينبغي أن تحفظ فيها الأدلة مصنوعة من " البوليتين " يقفلها سداد لاصق ، يظهر الختم كلمة باطل إذا تم التلاعب به ، أما الأكياس الورقية البنية اللون فتستعمل لحفظ العينات التي تفسد و تتفسخ إذا وضعت في أكياس البوليتين كما أن الأكياس الورقية هي المفضلة في غالب الأحيان للسماح بحركية الهواء داخلها و من ثم بقاء العينات جافة .
- يتم حفظ الآثار الصغيرة مثل الشعر و الألياف في ورقة مطوية ، ثم توضع في ظرف ورقي و هذا يؤدي إلى سهولة التعرف على الأثر الموجود بالورقة بدلا من البحث في كامل الظرف على أثر ضئيل تصعب رؤيته .
- العينات البيولوجية و القابلة للإنتان ﴿ دم ، سائل جسماني ﴾ أو أجسام ملطخة ﴿ سكين ، قطع قماش بها دماء ﴾ لابد من حفظها في وعاء سميك مقاوم لعبور الماء ، و مقاوم للانكسار والثقوب مع وضع ملصقة عليه بها عبارة تحذيرية " **خطر إنتاني** "[1].

[1] . عثماني عبد الكريم ، بن لطرش طارق و لمحان فيصل : المرجع السابق ص 74 . 75 .

- يتم تحريز الأسلحة النارية في كيس قماش بالنسبة للأسلحة طويلة الماسورة، أما الأسلحة قصيرة الماسورة فيتم حفظها في ظرف ورقي.
- تستعمل أكياس النايلون لتحريز أنقاض النيران التي كان قد احتكت بالمتفجرات، و ينبغي أن تقفل من الأعلى بشريط بلاستيكي أو شريط لاصق أو بسلك لتأمين ختم محكم الإقفال[2] .

و تحرر الآثار السابقة منفصلة عن بعضها و في مكان مناسب يضمن حفظها و سلامتها من أي طمس ،كون أن الأثر السائب قد يحدث عنه تلوث للآثار الأخرى في حالة الجمع بينها ، وعند وضع الأثر داخل الحرز الملائم تكتب بيانات خاصة به حول نوع الأثر ، مكان الحصول عليه ، وقت و تاريخ جمع الأثر مع تحديد وقت تحريزه ، نوع الجريمة ، تاريخ و مكان حدوثها ، اسم الخبير القائم بتحريز الأثر و توقيعه ، رقم القضية و تحديد جهة الإرسال ، و أخيرا الرقم التسلسلي للحرز . بعدها يتم قفل الحرز بالرصاص المختوم مع سلك أو الشمع الأحمر المختوم مع خيط ، و تثبت بطاقة الحرز المحتوية على البيانات في السلك أو الخيط ،كما يتم كتابة استمارة التحليل للحرز موجهة للمخبر العلمي تتضمن بيانات وافية بقدر الإمكان عن القضية لتسهيل عمل الخبراء مع تحديد نقاط الاستفسار المطلوب الإجابة عنها[3].

---

[1] . نفس المرجع ص 76 .

. "**www. Al-akhbar .com** ".كيف تدار التحقيقات بمسرح الجريمة ، المرجع السابق .

. هشام عبد الحميد فرج :" **معاينة مسرح الجريمة لأعضاء القضاء و النيابة و المحاماة و الشرطة و الطب الشرعي** "، المرجع السابق ص 166

[2] . " **www. Al-akhbar .com**" ، المرجع السابق .

[3] . هشام عبد الحميد فرج : " **معاينة مسرح الجريمة لأعضاء القضاء و النيابة و المحاماة و الشرطة و الطب الشرعي** "، المرجع السابق ص 167 . 168 .

و أخيرا يتم نقل الأحراز التي تحتوي على الآثار الجنائية إلى مخابر الشرطة العلمية في أقرب الآجال مع مراعاة عدم تعرضها إلى الحرارة العالية أو إلى التقلبات المفاجئة لدرجة الحرارة و عند وصولها يتم حفظها حسب شروط سلسلة التبريد و خاصية و طبيعة كل أثر ، و لابد من التذكير بضرورة التقيد بالشرعية الإجرائية أثناء التحريات الأولية حيث لابد من تحرير ثلاث تسخيرات من طرف وكيل الجهورية الأولى لمعاينة مسرح الجريمة بغية رفع الآثار الجنائية ، و الثانية خاصة بنقل و حفظ العينات السالفة الذكر و الأخيرة خاصة بمهمة إجراء التحاليل بمخابر الشرطة العلمية [1].

و بعد إرسال الآثار إلى المخابر الجنائي تتم عملية الفحص و التمحيص حيث يتحول الأثر الجنائي إلى المرحلة التي سيصبح فيها دليلا.

[1] . عثماني عبد الكريم ، بن لطرش طارق و لمحان فيصل : " **منهجية أخذ عينات من مسرح الجريمة للبحث عن البصمة الوراثية** "،المرجع السابق ص 77 . 78 .

الخـــــــاتمــة

وفي الأخير نخلص أن الدور الذي تقوم به الشرطة العلمية في كشف و إثبات الجريمة هو دور أساسي في إنارة التحقيقات القضائية الموجودة أمام الضبطية القضائية وذلك لإزالة الغموض عن الجرائم وكشف المتورطين و الفاعلين و يكون هذا بالاعتماد على الادلة العلمية و الحجج والبراهين والقرائن الدامغة.

أن مهام هذا الجهاز يكون في مسرح الجريمة أي تحصين مسرح الجريمة وحمايته من الاتلاف و هذا بغية البحث عن الاثار المادية التي يتركها الجاني خلفه و من ثم القيام برفعها وفحصها وتحليلها على أسس علمية و منها استخلاص النتائج ثم القيام بمضاهاتها للتعرف على هوية الجاني أو الجناة.

أن اسلوب محاربة الجريمة لم يقف جامدا بل تطور مع التطور العلمي مستفيدا من العلوم التطبيقية مثل : علم الطب الشرعي في مجال التشريح وتحديد عمر الاصابة وأسلوب الوفاةو كذلك علم الحشرات وهي أخر التقنية العلمية في معرفة زمن الوفاة الضحية بالإضافة الى علم البصمات في تحقيق شخصية الفرد وبالتالي معرفة الفاعل وعلم البيولوجيا للتعرف فصائل الدم والشعر والمنيع نطريق الحمض النووي DNA وعليه فان استخدام الاساليب العلمية الحديثة يعتبر في الوقت المعاصر أساسا لتحقيقات الجنائية وذلك لما تقدمه من أدلة اثبات تساعد خبراء الشرطة العلمية والمحقق في كشف الحقيقية للوصول الى الفاعل وتمكين القاضي من الادانة المتهم أو البراءة.

وأكيد فان هذا المجال يحتاج المزيد من الدراسات لماله من أهمية بالغة في كشف الجريمة والوقاية منها منجهة و منجهة أخرى فان تطور أساليب مكافحتها وكشفها مما يحتم على جهاز الشرطة العلمية من تطور أجهزتها في عالم أصبح أقرب الى الخيال.

وفي الأخير لا يسعني الا أن أقول كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " عَيْنَانِ لَا تَمَسُّهُمَا النَّارُ : عَيْنٌ بَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ الله، وَ عَيْنٌ بَاتَتْ تَحْرُسُ فِي سَبِيلِ الله " فالأصل أن الشرطة هي عين العدالة و أذنها و حارسها الأمين تنقب عن الجرائم فتخرجها من الخفاء إلى النور ليباشر القضاء وظيفته في ردع مرتكبيها فيهدأ بذلك المجني عليه و يطمئن قلبه و يدرك المجرمون أنه ما من أحد يستطيع أن يفلت بجريمته.

نتائج الدراسة:

- الذكاء و الذاكرة و القدرة على ربط بين الاحداث مهارات لازمة لضباط الشرطة العلمية و كانت هاته المهارات وراء الكشف عن العديد من القضايا.
- التقنيات الحديثة التي قدمها العلم لهذا الجهاز أصبحت ضرورة لابد للباحث أن يلم بها و أن تكون لديه مهارة الاستعانة الصحيحة بها وقتا و نوعا و مكانا.
- ان أدلة الادانة في الجرائم هي نتائج المهارات في البحث .
- ان الشرطة العلمية تلعب دور هاما في فحص الاثار الجنائية خلال اجراء مختلف الاختبارات عليها.
- المعاينة في مسرح الجريمة من المهارات الاساسية للتحقيق الجنائي و أول باب الى كشف الجريمة .

التوصيات:

أضحت الدراسة مدي أهمية هذا الجهاز في مجال البحث الجنائي عامة و جرائم الاعتداء على النفس و قد تأكد هذا المفهوم من تحليل القضايا التي يتم كشف غموضها:

1. التدقيق في اختيار الضابط العاملين في هذا الجهاز و مجال الجرائم الاعتداء خاصة وعلى سبيل ذلك أن يتم اختيار وفق معاير ثلاثة :

- رغبة العمل في مجال البحث الجنائي .

- الكفاءة السابقة في أداة أعمال الامن العام.

- أن يتم عمل لقاء مع المرشحين لهذا العمل بواسطة لجنة من ذوي الخبرة.

2. ضرورة اجتياز العاملين في مجال التحقيق الجنائي لدورة تدريبية على أعمال التحقيق من ناحية الكشف و اثبات الجريمة.

3. ان التخصص هو سبيل الاجادة لذلك يوصي بتخصص ضباط أكفاء في التحقيق الجنائي في الجرائم القتل التي تعد أخطرها اطلاقا.

4. عقد لقاءات شهرية لضباط الشرطة يتولى فيها نجحو في كشف قضايا و شرح ظروف القضية و خطوات التحقيق التي اتبعها ثم يقوم الحاضرون بالتعليق و يكون ذلك بنقل للخبرات من ناحية و المهارات من ناحية أخرى.

الملاحق

ملحق رقم: 01

ملحق رقم:02

ملحق رقم: 03

ملحق رقم: 04

ملحق رقم: 05

ملحق رقم: 06

ملحق رقم: 07

قائمة المصادر و المراجع

المصادر

القران الكريم

المراجع

مراجع باللغة العربية

1. عبد الفتاح مراد: "التحقيق الجنائي التطبيقي "- دار الكتب و الوثائق المصرية القاهرة 1995.
2. أحمد بسيوني أبو الروس التحقيق الجنائي و التصرف فيه و الادلة الجنائية المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية 1998.
3. أبو شامة عباس الاصول العلمية لإدارة عمليات الشرطة المركز العربي للدراسات الامنية و التدريب الرياض 1988.
4. عبد الفتاح مراد: "التحقيق الجنائي الفني و البحث الجنائي" . الطبعة الثانية . القاهرة مصر.
5. قدري عبد الفتاح الشهاوي : "أدلة مسرح الجريمة "- الإسكندرية منشأة المعارف 1997 .
6. مسعود زبدة : "القرائن القضائية "- موفع للنشر و التوزيع ، الجزائر 2001 .
7. قدري عبد الفتاح الشهاوي : "مناط التحريات و الاستدلالات و الاستخبارات " . منشأة المعارف الإسكندرية مصر 1998 .
8. عادل عبد العال خراشي : " ضوابط التحري و الاستدلال عن الجرائم في الفقه الإسلامي و القانون الوضعي" . دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية 2006 .

9. أحمد أبو القاسم : "الدليل الجنائي المادي و دوره في إثبات جرائم الحدود والقصاص ". الجزء الأول . الرياض المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب 1993.

10. عمر الشيخ الأصم : "تحليل بعض المخدرات القاعدية في الشعر" – دراسة تطبيقية مقارنة ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض 1999 .

11. عمر الشيخ الأصم :"نظام الرقابة النوعية في المختبرات الجنائية في الدول العربية ". أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض 1999 .

12. هشام عبد الحميد فرج : "معاينة مسرح الجريمة لأعضاء القضاء و النيابة و المحاماة و الشرطة و الطب الشرعي" . الطبعة الأولى . مصر نوفمبر 2004.

13. طارق ابراهيم الدسوقي عطية مسرح الجريمة في ضوء القواعد الاجرامية و الاساليب الفنية دار الجامعة الاسكندرية 2012.

14. عبد الفتاح عبد اللطيف جبارة اجراءات المعاينة لمسرح الجريمة دار مكتبة للنشر و التوزيع الطبعة 01 عمان 2010.

15. عبد الله اوهايبية : "شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري" – التحري و التحقيق . دار هومة 2006 .

رسائل جامعية

1. خربوش فوزية : "الأدلة العملية و دورها في إثبات الجريمة "– رسالة ماجستير جامعة بن عكنون الجزائر ، السنة الجامعية 2001 . 2002 .

2. لالو رابح : " أدلة الإثبات الجزائية" – رسالة ماجستير جامعة بن عكنون الجزائر السنة الجامعية 2003 – 2004 .

مقـالات

1. عبد العزيز محمد أحمد بن حسين : "استخدام الكلاب البوليسية في الكشف عن المخدرات ". مجلة الأمن و الحياة عدد 195 لسنة 1998 .
2. مخبر الشرطة العلمية خبرة عالية و تكنولوجيا متطورة " ، مجلة الشرطة الجزائر ، عدد خاص سنة 1999 . ورد بدون ذكر المؤلف .
3. يوسف قادري : " الطب الشرعي و المحاكمة العادلة "، أشغال الملتقى الوطني حول الطب الشرعي القضائي . الواقع و الآفاق . الجزائر يومي 25 . 26 ماي 2005 الديوان الوطني للأشغال التربوية .
4. تلماتين ناصر . بن سالم عبد الرزاق : "الطب الشرعي و الأدلة الجنائية "، أشغال الملتقى الوطني حول الطب الشرعي القضائي . الواقع والآفاق . الجزائر يومي 25 . 26 ماي 2005 ،الديوان الوطني الأشغال العمومية .
5. عبد الكريم عثماني . طارق بن لطرش و لمحان فيصل : "منهجية أخذ عينات من مسرح الجريمة للبحث عن البصمة الوراثية "، أشغال الملتقى الوطني حول الطب الشرعي القضائي . الواقع و الآفاق . الجزائر يومي 25 . 26 ماي 2005 الديوان الوطني للأشغال التربوية .

المراجع الالكتروني:

www.kfsc.edu.sa

www.ehoroukonline.com

www.al-akhbar.com

www.6abib.com

www.ar-wikipédia.org

المراجع باللغة الفرنسية :

Charles Diaz :" La police technique et scientifique " 1er édition – Paris 2000.

القوانين

قانون الاجراءات الجزائية الجزائري

قانون الاسرة الجزائري